European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy
ETC GRAZ

unesco

إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات

دليل المدن العربية

سلسلة المدن الشاملة للجميع والمستدامة

صدر في عام 2023 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 7 ساحة فونتنوا، 75352 باريس07SP، فرنسا، ومكتب اليونسكو بالقاهرة، التوسعات الشمالية لمدينة 6 أكتوبر، الجيزة – 11452، مصر، والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس، شارع إليزابيث، B50،8010 ، غراتس، النمسا.

© اليونسكو 2023

الترقيم الدولي الموحد للكتب: 978-92-3-600134-0

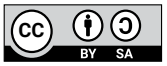

عنم – يراجتة غير – ةيحاإلى صفنّصالم ةبسنصرخيتبجمو حاتم رشونذا المهر بحال عافتالاذ 3.0 (ةحكوميةلي ود ةمظنمةIGO 3.0 SA-BY-CC)
(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). قاقتشالا

ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو
(https://www.unesco.org/ar/open-access/cc-sa).

لا تندرج الصور الواردة في هذا المنشور تحت ترخيص CC-BY-SA ولا يجوز استخدامها أو استنساخها دون إذن مسبق من أصحاب حقوق التأليف والنشر.

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

المؤلف: مروة بركات

تصميم الغلاف والتصميم الداخلي: شركة Designframe Corp - القاهرة
الصور الداخلية: © Shutterstock

https://doi.org/10.54678/VOPC6881

مُلَخَّص قصير

إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات

إدماج النساء والفتيات في المدن العربية، تحدٍ أم فرصة؟

يشكل إدماج النساء والفتيات عنصرًا محوريًا في مسألة الإدماج الحضري. فعلى الرغم من أن النساء والفتيات يمثلن ما يقرب من أو يزيد عن نصف السكان في أغلب المدن العربية، فإنهن من أكثر الفئات المستبعدة تاريخيًا وهيكليًا من عملية صنع القرار والتخطيط الإنمائي في المدن العربية. ويواجهن العديد من العوائق للاستفادة من خدمات المدن ويُعانين من عدم المساواة في فرص المشاركة في أنشطتها.

كان إعداد هذا الدليل على أساس ورشة عمل استشارية إقليمية افتراضية، بالإضافة إلى مقابلات متعمقة مع مسؤولي المدن وممثلي تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب. ويوفر الدليل أدوات ونصائح عملية لتمكين المدن العربية من تحقيق إدماج النساء والفتيات بشكل أفضل، وضمان حقهن الكامل في الاستفادة من برامج التنمية المحلية.

يستهدف هذا الدليل بشكل أساسي السلطات المحلية في المدن العربية بما في ذلك رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية والمديرين التنفيذيين في البلديات والهيئات المعنية بتصميم المشاريع والبرامج المحلية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

يأتي هذا المنشور نتيجة جهد مشترك ساهم فيه كل من المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية في جراتس، وتحالف اليونسكو للمدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب، ومكتب اليونسكو بالقاهرة.

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"

unesco

European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy
ETC GRAZ

unesco

إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات

دليل المدن العربية

سلسلة المدن الشاملة للجميع والمستدامة

تقديم

يركز هذا الدليل على قضية إدماج النساء والفتيات وكيفية ضمان إعمال حقوقهن. ويهدف الدليل إلى الاستجابة لحاجة المدن العربية الماسة إلى مادة مرجعية بشأن التخفيف من حدة القضايا الجوهرية المتعلقة بإدماج الجنسين. علاوة على ذلك، يساهم الدليل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 5 المتعلق بضمان حقوق المرأة، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمجتمعات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. لكن لماذا تحظى قضية تعزيز إدماج النساء والفتيات في المدن العربية بأهمية بالغة؟

تمثل النساء والفتيات نصف السكان تقريبًا في معظم المدن العربية، بيد أن واحدة فقط من كل خمسة نساء تشارك في القوة العاملة. وعلى الصعيد العالمي، تشكل هذه النسبة أدنى نسبة من مشاركة المرأة في المشهد الاقتصادي. وما تزال المنطقة العربية تظهر واحدة من أعلى معدلات عدم المساواة بين الجنسين في العالم وفقًا لمؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي 2022. هذه الفجوة في المساواة بين الجنسين إلى جانب الممارسات الإقصائية العديدة والمعقدة ومتعددة الأبعاد تحرم المرأة من فرصة الاستفادة الكاملة من إنجازات التنمية، وكذلك الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم المساواة بين الجنسين يعيق البلدان العربية عن ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وبالتالي يعيقها بشكل كبير عن تحقيق التزامات وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 المنصوص عليها في أجندة 2030. ولهذا ترتبط التنمية المستدامة في المدن العربية، كما هو الحال في أي مدينة حول العالم، ارتباطًا وثيقًا بالإدماج الكامل للنساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوقهن، فضلاً عن توفير فرص متساوية لهن في مختلف مجالات الحياة في المدينة. ويشمل هذا مجالات، مثل الاستفادة من الخدمات والمعلومات والمشاركة في صنع القرار المحلي.

ومن المهم للغاية أن يضطلع قادة المدن العربية بمسؤولياتهم ووضع سياسات تقلل من الفجوة في المساواة بين الجنسين بالتحول الفوري للطرق المبتكرة للتخفيف من حدة التحديات القائمة. ومن هنا، تم وضع هذا الدليل لتلبية هذه الحاجة تماشيًا مع توصية أعضاء تحالف المدن العربية لمناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب وبعد نجاح دليل الإدماج الحضري في المدن العربية 2020. ويقدم الدليل إرشادات عملية للجهات الفاعلة في مدن المنطقة العربية من أجل تعزيز إدماج النساء والفتيات وضمان حقوقهن في المدن العربية. كما أنه يوفر معارف متراكمة مثبتة ميدانيًا نابعة من التجارب الفعلية للمدن العربية في تخطيط برامجها ومشاريعها المحلية وتنفيذها وتقييمها. ولذلك، فهذا دليل «من المدن العربية ولها».

وإننا إذ نعرب عن امتناننا العميق للمدن العربية التي شاركتنا تجاربها وخبراتها، والتي شكّلت لب هذا المنشور، وعن شكرنا لجملة الخبراء وشباب المجتمع المدني والباحثين الشباب الذين ساهموا إسهامًا كبيرًا بآرائهم الثاقبة في إعداد هذا الدليل خلال مرحلة الإعداد والمراجعة.

ونتطلع إلى أن يساهم هذا الدليل بنهجه التشاركي والتطبيقي في دعم المسؤولين العرب في سعيهم إلى تعزيز إدماج النساء والفتيات وضمان حقوقهن. كما نأمل أن تنخرط المدن العربية وتتعاون بنشاط مع المجموعة الكبيرة من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمحلي والمحافظات والبلديات لتنفيذ الأنشطة التشاركية المستوحاة من الأفكار التي تضمنها هذا الدليل. ونحن في اليونسكو والمركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس ملتزمون دومًا بمساندة المدن العربية من خلال إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات وإتاحة فرص تبادل الخبرات وتقديم الأمثلة على أفضل الممارسات.

د/ نوريا سانز

القائم بأعمال مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب اليونسكو بالقاهرة

أ/ رينات كيكر

رئيس مؤسسة تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والإقليمي برعاية اليونسكو

مقدمة

خلفية إعداد دليل إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات في المدن العربية

إيمانًا من اليونسكو بمحورية دور المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلقت عام 2004 التحالف الدولي للمدن الشاملة للجميع والمستدامة بهدف انشاء شبكة من المدن المهتمة بتبادل التجارب والخبرات فيما بينها في تحقيق التنمية الشاملة للجميع ومناهضة الممارسات المعطلة لها. تبع ذلك انشاء تحالفات إقليمية، من ضمنها "تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب"، والذي يسعي لتطوير وتفعيل سياسات للإدماج الحضري والمساواة في المنطقة العربية بحيث "لا يترك فيها أحد خلف الركب". يعمل مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية بالقاهرة على دعم المدن الأعضاء والمساهمة في تطوير القدرات اللازمة لبناء مدن مستدامة وشاملة للجميع.

ضمن هذا الإطار وفي ضوء التزام المدن العربية بتحقيق الإدماج الحضري كهدف استراتيجي من أهداف التنمية المستدامة، تم إصدار "دليل المدن العربية للإدماج الحضري" عام 2020، وهو الوثيقة التي شارك بإعدادها 14 مدينة من مدن التحالف بالإضافة لخبراء اقليميين ودوليين. مثّل الدليل استجابة لاحتياج المدن لمواد مرجعية مناسبة لسياقاتهم المحلية وتراعي خصوصيتها، وتعطي أولوية للقضايا والتحديات الحضرية بالمنطقة العربية. وقد تم انتاجه من خلال لقاءات تشاورية إقليمية بين المدن العربية المشاركة، تضمنت مجموعات عمل وزيارات ميدانية ومجهودات انتاج معرفي مشترك يعتمد بالأساس على خبرات المدن وتجاربها. نجح الدليل في تحقيق الأهداف المحددة له ولاقى استحسان المدن العربية لكونه دليلًا عمليًا اعتمد في انتاجه على المعرفة الضمنية المتراكمة لدى صانعي السياسات من مسئولي المدن والتنفيذيين القائمين على تطبيقها وخبراتهم العملية في صياغة وتنفيذ البرامج المحلية، كما أخذ في الاعتبار التحديات التي تظهر عند التنفيذ على أرض الواقع وسبل التصدي لها. شمل الدليل أربعة فصول تتناول القضايا الأساسية المرتبطة بالإدماج الحضري، والتي طرحتها المدن العربية خلال المشاورات، وهي: المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة من أجل إدماج الشباب، وأخيرا، التعليم على المواطنة وحقوق الانسان.

بعد نشر الدليل، ونظرًا لنجاحه، ظهرت الحاجة للعمل على مرجع جديد ينشغل بقضايا المرأة العربية كفئة هامة في المجتمعات العربية، ويوفر الأدوات والنصائح العملية المستسقاة من التجارب العملية للمدن العربية المشاركة، والتي من شأنها أن تمكّن جميع المدن -حال موائمتها لمتطلبات السياق المحلي وتطبيقها- من تحقيق إدماج النساء والفتيات في المدينة وضمان حقوقهن في الاستفادة من برامج التنمية المحلية. وقد أبدت الدول الأعضاء في التحالف ترحيبًا بهذا العمل الجديد واستعدادًا للمساهمة الفنية في إعداده وصياغته ليكون، كما كان دليل الإدماج الحضري، مرجعًا فنيًا "من المدن العربية وإليها".

لمن هذا الدليل؟

يستهدف الدليل بشكل رئيسي الفئات التالية:

- رؤساء البلديات.
- أعضاء مجالس البلدية.
- التنفيذيين العاملين بالبلديات.
- الجهات المعنية بتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع والبرامج المحلية.

كيفية استخدام الدليل

الأهمية	التخطيط	التنفيذ	التقييم

الأهمية: شرح الإشكالية والتعرض لأهمية الموضوع وعلاقته بالتزامات المدن، ولاسّيما تلك الواردة ضمن المواثيق الدولية، والتي يمكن الارتكاز عليها لإقناع المسؤولين بأهمية البرنامج المطروح وضرورته والحصول على الدعم السياسي له. ويتّم الإشارة إلى ارتباط الموضوع بالمهام الوظيفية الأساسية للمدينة

التخطيط / التنفيذ / التقييم: إرشادات بشأن "الكيفية" الملائمة لتحقيق البرنامج. وهي مستقاة من تجارب المدن التي شاركت في إعداد الدليل، ومبّوبة بحسب مراحل دورة صنع السياسات بدًءا من التخطيط والتنفيذ وصوًلا إلى المتابعة والتقييم. ويتم التعرض بالتفصيل للخطوات الأساسية ضمن كل مرحلة وتحديد التحديات التي قد تواجهها المدينة وسبل التغلب عليها.

☑ قائمة التدقيق كأداة متابعة مختصرة تساعد المدن على تجنب إغفال أي عنصر من عناصر التخطيط والتنفيذ الناجحين

أمثلة ملهمة لتجارب ناجحة قامت بها المدن من مشروعات وبرامج وسياسات متعلقة بالموضوع.

نصائحٌ مقدمة من المدن المشاركة لتحسين وتطوير العمل.

منهجية إعداد دليل إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات

تمت بلورة محتوى هذا الدليل من خلال تنظيم ورشة عمل إقليمية افتراضية (عبر تطبيق زووم) وكذلك مقابلات معمقة عبر الهاتف مع بعض ممثلي المدن، بغرض الوصول للمعارف الضمنية المتراكمة بالتجربة لدى مسئولي المدن المشاركة والعاملين بها، لإتاحتها ونشرها أملًا في إفادة المدن العربية الأخرى بها. شارك في ورشة العمل والمقابلات ممثلات وممثلون تم ترشيحهن/م من خلال المدن العربية الأعضاء في التحالف. وتم انتقاءهن/م ممن تتمتعن ويتمتعون بالخبرة العملية والمعرفة المعمقة بصنع وتنفيذ السياسات المحلية المستهدفة للنساء والفتيات.

عقدت ورشة العمل افتراضيًا -نظرًا للمحددات التي فرضها انتشار وباء الكوفيد -19 في أكتوبر/تشرين الأول 2021 على مدار ثلاثة أيام، حيث تمت مناقشة موضوع "إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات في المدن العربية – من المدن إلى المدن". تبنت الورشة منهجية تفاعلية؛ حيث تضمن البرنامج مجموعات عمل نقاشية قامت بتيسيرها خبيرة الإدماج الحضري بمساعدة أعضاء فريق اليونسكو، وعرضت خلالها خبيرة النوع الاجتماعي ورقة بحثية أعدتها حول الموضوع المعني لدعم وتحفيز المناقشات، وتم فتح المجال للمشاركين من المدن لمشاركة خبراتهم العملية ومعارفهم من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الإرشادية التي تناولت جوانب صنع السياسات المتعددة التي تتضمنها عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة للبرامج والمشروعات المحلية. كما استكملت هذه النقاشات بشكل فردي مع بعض مسئولي المدن عبر المقابلات المعمقة.

وقد شكلت المعلومات المستسقاة من هذه الجلسات الجزء الأكبر من محتوى هذا الدليل، الذي قامت بصياغته خبيرة الإدماج الحضري معتمدة على المعرفة المكتسبة من المشاورات الإقليمية وخبراتها السابقة في المجال. كما تمت الاستعانة أيضًا بنتاج ورشتي عمل سابقتين تم تنظيمهما من قبل المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية بغراتس، بالشراكة مع مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة والأكاديمية الأفريقية للجماعات الترابية (ALGA) وشبكة النساء المنتخبات محليًا في أفريقيا (REFELA)، وأقيمتا في ديسمبر/كانون الأول 2020 ومارس/آذار 2021، وجمعتا عددًا من المدن العربية والأفريقية. خضع النص للمراجعة من قبل ممثلي المدن العربية أعضاء التحالف، وكذلك من قبل خبراء إقليميين ودوليين، وتمت استشارتهم في مضمونه قبل وضعه في صورته النهائية ونشره من قبل اليونسكو.

المشاركون في إعداد دليل إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات (بالترتيب الأبجدي)

المشاركون في إعداد دليل إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات (بالترتيب الأبجدي)

بغداد، جمهورية العراق
(نيران جعفر، خولة موسى، محمد مهدي حسين)

جبيل، الجمهورية اللبنانية
(خالد اللقيس، سيرينا أبي شبل)

رأس المتن، الجمهورية اللبنانية
(رجاء أبو رسلان، ندى حلاوة)

الرباط، المملكة المغربية
(وردية بن رمضان)

شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية
(رانيا الشيخ، دعاء عبد العليم، أحمد الشحات، هاني السباعي)

الصويرة، المملكة المغربية
(حفيظة عبيد)

صيدا، الجمهورية اللبنانية
(محمد البابا)

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية
(أكرم خريسات، إلهام النواوي، رشا الشواربة)

القاهرة، جمهورية مصر العربية
(أميرة خميس، شيرين محمد، وسام رجب، خليل شعث)

نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
(عايشة بدي، لالا سيدي الأمين، سعيدة باركيل)

المستشارون والخبراء المشاركون في المشاورات الإقليمية لإعداد الدليل:

إيزابيلا مير، بيرناديت هولزر، كلاوس ستارل

المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية – غراتس.

مروة بركات

خبيرة الإدماج الحضري وقضايا التخطيط والتنمية الحضرية – القاهرة.

عبد العزيز زكي، ماري حنا، هبة شامة

مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – القاهرة.

مونيا برهام

خبيرة قضايا النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية – تونس.

المؤلفة:

مروة بركات – القاهرة.

المراجعون:

سلمى نصار

هيئة الأمم المتحدة للمرأة – مكتب مصر – القاهرة.

ربى أرجا

الاسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) – بيروت.

منار زعيتر

محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان

ليفيا بيرشي

المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية ، غراتس

ايزابيلا مير

المركز الأوروبي للتدريب والبحوث لحقوق الإنسان والديمقراطية ، غراتس

المحتويات

1. لماذا إدماج النساء والفتيات؟ 3
2. التخطيط لإدماج النساء والفتيات 13
3. تنفيذ إدماج النساء والفتيات 37
4. تقييم إدماج النساء والفتيات 51

© Daniel M Ernst/Shutterstock

1. لماذا إدماج النساء والفتيات؟

1.1 إشكالية إدماج النساء في المدن العربية

يشكل إدماج النساء في المدن العربية تحديًا وفرصةً في الوقت ذاته. فالنساء لسن أقلية مهمشة بالمعنى المباشر، كون النساء والفتيات يمثلن ما يقرب من أو يزيد عن نصف السكان في أغلب المدن العربية. ولكنهن ما زلن يعانين من واقع تهميش تاريخي وبنيوي من المشاركة في الحياة العامة والخاصة، والتمييز ضدهن في فرص الالتحاق بالاقتصاد والحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والانتفاع من المساحات العامة بالمدينة والظهور بأجسامهن وهوياتهن المختلفة دون خوف من إقصاء أو تمييز أو عنف واعتداء.

إن إدماج النساء والفتيات وضمان حقوقهن يعد عاملًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة. ولذا تضعه الدول والمؤسسات الدولية الإنمائية في المنطقة العربية على قائمة أولويات التنمية. بالرغم من ذلك، مازالت تسجل المنطقة العربية أحد أعلى المعدلات في العالم في اللامساواة بين الجنسين -وفقًا لمؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي.[1] تتسبب هذه الفجوة، وما يسببها من ممارسات إقصائية مركبة ومتعددة الأبعاد، في حرمان النساء من الاستفادة الكاملة من جهود التنمية والوصول إلى الموارد والتحكم بها. وتتمثل الفجوة بين الجنسين في تدني معدلات مشاركة النساء والفتيات وحصولهن على الحقوق الأساسية في مجالات عدة، مثل معدل التحاق الفتيات بالتعليم، أو اقتلاد النساء المناصب السياسية أو قيادة المؤسسات أو الإدلاء بأصواتهن في الأمور العامة، أو الحصول على فرص عمل وكسب الرزق، أو امتلاك الأراضي والعقارات، وغيرها من ممكنات المشاركة الفاعلة في الدولة والمجتمع. في قضية العمل على سبيل المثال، تظل هناك عوائق عديدة أمام النساء تمنعهن من دخول سوق العمل. وبرغم التحسن البطيء في السنوات الأخيرة في المدن العربية، تظل نسبة البطالة بين السيدات تزيد عن ضعف بطالة الرجال في المنطقة حسب الإحصاءات. كما تعد معدلات البطالة بين النساء الشابات في المنطقة العربية الأعلى عالميًا، حيث تبلغ 48٪ بينما المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشابات 16٪، في مقابل معدل 23٪ لأقرانهن الرجال الشباب في المنطقة العربية – وهو أيضًا معدل مرتفع عالميا حيث يبلغ معدل بطالة الشباب العالمي 13٪.[2]

1 مؤشر يعني بقياس المساواة بين الجنسين، يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. متوفر من خلال الرابط التالي: https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2021

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. مستخلصة من الرابط التالي في 17/12/2021: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-5-gender-equality.html

ورغم الفرص التي تتحها الحياة الحضرية للنساء والتحسن النسبي في فرص المعيشة والتعليم والعمل، إلّا أن الفجوات التنموية بين الجنسين ما زالت قائمة. ويزيد من تعقيد قضايا التنمية بالمدن العربية التوسع الحضري المتسارع وغير المخطط في كثير من الأحيان، حيث أصبحت المدن العربية الكبرى خلال العقود الأخيرة تضم العديد من المجتمعات التي تسكن وتعمل بقطاعات غير رسمية، وأيضًا المجتمعات شبه الحضرية (ريفية أو بدوية) على أطراف المدينة، مما يضع مسئولية التخطيط والإدارة لتنمية هذه المجتمعات ومعالجة أوجه الحرمان من الخدمات والفرص الحضرية بها على عاتق السلطات المحلية بالمدن بجانب مناطق تمركزها في قلب المدينة التاريخي.

يتمثل تعقيد إشكالية إدماج النساء في المدينة كذلك في تنوع خلفيات النساء وانتماءاتهم الطبقية والطائفية والدينية والإثنية في المدن العربية. مما يضاعف من أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء، ويستوجب النظر لقضاياهن باعتبارات هذه الاختلافات وما تنتجه من امتيازات واستحقاقات لبعض النساء دون بعضهن، وأيضًا ما تفرضه من عوائق للوصول لجهود التنمية لكل فئة من النساء على حدة. لذا يلزم على السلطات المحلية حين ترغب في التخطيط لإدماج النساء في المدينة أن تراعي هذه التنوعات والتمايزات، وتجمع البيانات الدقيقة عن كل فئة من خلال إشراكهن في دراسة وصنع القرار، ومن ثمة استهداف كل فئة من النساء بما يناسبها من البرامج للتغلب على ما تواجهه من مشكلات وتحديات في واقعهن المعاش.

تعاظمت في العامين الأخيرين معظم هذه الفجوات وأوجه اللامساواة كنتيجة مباشرة لانتشار وباء الكوفيد19-. فقد أظهر انتشار الوباء بشكل لا يدع مجالًا للشك كم تعاني المدن من فقر البنى التحتية الخاصة بالوصول للمجتمعات الفقيرة، والفجوات التمييزية في النظم الصحية ونظم إدارة الأزمات، ولم يقتصر هذا على المدن العربية أو مدن الجنوب العالمي فقط ولكن شمل أغلب المدن بالعالم. كان لإدماج النساء في هذا السياق دورًا كذلك في الحد من انتشار العدوى كون النساء يمثلن النسبة الأكبر من القائمين على أدوار الرعاية، سواء على نطاق الأسرة والمنزل حيث تتحمل النساء في غالب الأحيان أعباء الحفاظ على النظافة والتعقيم والوقاية ورعاية جميع أفراد الأسرة بمن فيهم المرضى. كما تمثل النساء النسبة الأكبر من العاملات بالتمريض وأعمال النظافة في المنشآت الصحية وكافة المنشآت العامة كالمدارس وأماكن العمل بالقطاعين العام والخاص، مما وضع أعباء مضاعفة على النساء واستلزم برامج خاصة تستهدفهن لمعالجة الأزمة. في مصر على سبيل المثال، تمثل النساء في طواقم التمريض نسبة 91٪ [3]، كما تفوق نسب النساء بين من يقومون بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر نسبة 90٪ في كل من العراق والجزائر[4]، ورغم تفاوت هذه النسب في البلدان العربية إلى أن هناك نمط واضح لتأنيث أعمال الرعاية سواء المدفوعة أو غير المدفوعة.

بشكل أعم، تشير التقارير الإقليمية [5] المعنية برصد حالة التنمية المستدامة في البلدان العربية والآثار المترتبة على انتشار جائحة الكوفيد19-، إلى أن النساء كن أكثر عرضة للعديد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والصحية عن الرجال في المنطقة، كما

3 تقرير "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد19- في الدول العربية: تقييم الأثر المحتمل لكوفيد19- على النساء والفتيات في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021. رابط: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-potential-impact-of-covid-19-on-women-and-girls-in.html

4 نفس المصدر السابق

5 أنظر تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والذي يوفر مصادر عديدة لدراسات تمت في العامين السابقين ترصد الفوارق بين الجنسين في مجالات عدة. رابط التقرير: https://afsd-2022.unescwa.org/sdgs/pdf/documents/3-background-notes/en/22-00073-BackgroundNote-Sdg5-GenderEquality-E-WEB.pdf

تحملن الكلفة السلبية الأعلى للإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من قبل الحكومات للتصدي للوباء. ففي مسألة العمل لا تقتصر المخاطر على تضاعف أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، ولكن طال التسريح من العمل نسبة أكبر من النساء عن الرجال، حيث تم رصد حوالي 1.1 مليون امرأة في الدول العربية قد فقدن عملهن في عام 2020 [6] وانسحبت بعضهن من سوق العمل تمامًا ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة. كما تتعرض النساء بصفة خاصة لمخاطر عدم استقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف قدرتها على الاستمرار وتلقي الصدمات الاقتصادية، وخاصة العاملات في القطاع الغير رسمي أو غير النظامي أو العاملات بدون أجر في المشروعات العائلية أو غيرهن ممن يعملن بدون عقود موثقة أو تأمينات اجتماعية وصحية: حيث تمثل النساء العاملات في المنطقة العربية نسبة أعلي بكثر من أقرانهم الرجال في غياب التمتع بالحقوق القانونية. كما ازدادت التحديات التي تواجه النساء المهاجرات وخاصة عاملات المنازل اللاتي لم يجدن الرعاية الملائمة وفقدن الكثيرات منهن مصدر دخلهن، فأصبحت مجتمعات المهاجرين واللاجئين أكثر هشاشة وخاصة في المدن العربية الأعلى نموًا اقتصاديًا والتي ترتفع بها نسب عاملات المنازل الأجنبيات.

ملمح آخر من ملامح الأزمة هو ازدياد حدة العنف ضد النساء والفتيات واتساع نطاقه جراء الإجراءات والتدابير المتخذة بغلق الأماكن العامة وحظر التجوال، مما أدى لاحتجاز العديدات مع معنِّفيهن من رجال الأسرة، وخاصة بعد ازدياد الضغوط على هؤلاء الرجال والتفاعل معها بطرق غير صحية وإجرامية في حق النساء. كما تزداد معدلات انخفاض الأمن الغذائي للنساء في المنطقة عامة عن الرجال نتيجة عوامل مركبة تتعلق بتقسيم الموارد الغذائية داخل الأسرة وحصول النساء على أطعمة أقل قيمة غذائية ما ينعكس على تدهور حالة النساء في مؤشرات الصحة العامة والسمنة وسوء التغذية. وقد زادت الأزمة من حدة المخاطر التي تتعرض لها النساء بسبب غياب التغذية الملاءمة ونقص المواد الغذائية في بعض المناطق والقيود التي وضعت على التنقل والأسواق ونقل الأغذية بين الريف والمدينة وخاصة من خلال البائعين الصغار غير المنظمين. أما بخصوص ضمان الحقوق الصحية للنساء، فقد رصدت التقارير كذلك نقص الموارد والإمدادات الطبية المخصصة للخدمات الصحية الموجهة للنساء بما فيها خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، وذلك نتيجة توجيه القدر الأكبر من الموارد والمنشآت الصحية للتصدي لجائحة كوفيد19- .[7]

وقد اتخذت الحكومات العربية بعض التدابير تراعي هذه الفجوات بين الجنسين والمخاطر المتضاعفة التي تواجهها النساء ولكن مثلت هذه التدابير نسبة ضئيلة جدا من الانفاق العام الموجه للتصدي للجائحة. فتشير التقارير لازدياد انشاء الملاجئ للنساء ضحايا العنف المنزلي وخطوط اتصال لاستجابة الشكاوى وحملات توعوية للتصدي للعنف ضد النساء في أغلب الدول العربية. بينما اتخذت تدابيرًا أقل لضمان الأمن الاقتصادي للنساء والحماية من مخاطر الفقر والجوع المراعية للفوارق بين الجنسين. وغابت بدرجة كبيرة التدابير التي تعالج مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وما تمثله من مخاطر وأعباء على النساء والفتيات. توجهت الحكومات المحلية في دول العالم، والدول العربية أيضًا، للحلول المعتمدة على التواصل عن بعد من خلال شبكات الانترنت لمواجهة الأزمة، سواء في تعليم الأطفال أو في تقديم البرامج التنموية المحلية أو إمكانية التسجيل للحصول

6 تقرير "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد19- في الدول العربية: تقييم الأثر المحتمل لكوفيد19- على النساء والفتيات في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021.
7 تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

على مساعدات. وقد أوضحت هذه الحلول فجوة كبيرة بين أعداد مستخدمي الانترنت من الرجال في المنطقة العربية والأعداد الأقل من النساء في أغلب الدول، وكذلك قلة عدد النساء اللاتي تمتلكن أجهزة هواتف ذكية أو كمبيوتر عن الرجال[8]. وأوضحت كذلك الفجوة المعرفية والتدريبية بين النساء والرجال في استخدام التكنولوجيا، كما حرمت الفئات الأكثر فقرًا التي لا تملك النفاذ للتكنولوجيات والشبكات الالكترونية بشكل كامل من الاستفادة من كثير من البرامج القائمة.

إن معالجة الفجوات بين الجنسين وتعزيز إدماج المرأة وضمان حقوقها دون تمييز وحمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تزيد بشكل كبير من القيمة الاجتماعية للمدن وقدرة المدن على النمو والتطور بشكل مستدام وشامل للجميع. فالمدن الشاملة للنساء هي مدن تستفيد من كل إمكانياتها البشرية وقدرات جميع فئات سكانها، مما يجعلها مدنًا آمنة وصحية ومنتجة وتتمتع بمعدلات تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتفعة، يتحسن بها واقع كافة سكان المدينة وخاصةً النساء، كما تضمن مستقبل أفضل للفتيات والأجيال القادمة. تمتلك المدن الشاملة للنساء كذلك القدرة على التكييف والتعافي من الصدمات كالأوبئة والحروب حيث تلعب النساء دورًا كبيرًا في إعادة الإعمار والتنمية، وتعمل على حماية وبناء محيط ملائم لأطفالهن وأسرهن وبناء المجتمع المحلي على أسس الرعاية والتعايش والسلام. وهي مدن مرحبة بالنساء المهاجرات واللاجئات وتعمل على تمكينهن وإدماجهن في المجتمعات المحلية. كما تمكن نساء المجتمعات الأصلية والمهمشة قليلة الحظ في التنمية، والنساء ذوات الإعاقة، والفئات الأضعف والأكثر هشاشة من النساء بحيث تمتلكن جميعهن القدرة على الانخراط في المجتمع وخلق فرص جديدة وصياغة حياة أفضل لأنفسهن ولأسرهن. يصبح كل ذلك ممكنًا فقط في مناخ من تكافؤ الفرص والعدالة والأمن، وعبر تغيير تحوّلي في السياسات والتشريعات والبرامج، بحيث تصبح متمركزة حول الإنسان وحقوقه، ومتأصلة في قيم ومبادئ التنمية الحضرية العادلة والمستدامة.

8 تقرير "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد19- في الدول العربية: تقييم الأثر المحتمل لكوفيد19- على النساء والفتيات في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021.

2.1 فوائد إدماج النساء من منظور المدن العربية المشاركة

- يحقق إدماج النساء ومشاركتهن في أنشطة المدينة المختلفة التوازن الجندري وسد فجوة اللامساواة بين الجنسين، كما يحقق الاستفادة من الإمكانيات البشرية للمجتمع بشكل كامل.

- رفع مستوى صحة وتعليم النساء، وبناء قدراتهن وتأهيلهن للمشاركة الكاملة والفعالة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد الإنتاجية ويساهم في النمو الاقتصادي للمدينة ويرفع جودة الحياة بها.

- إنماء شعور المواطنة لدى النساء والفتيات، كونهن فاعلات رئيسيات في المجتمع والدولة ولهن ما للرجال والفتية من حقوق واسهامات أيضًا، ما من شأنه أن يعزز شعرهن بالانتماء ويرفع مساهماتهن في ازدهار ورخاء المدينة.

- ضمان حقوق الفتيات الكاملة، وتربية النشء فتيان وفتيات على أسس المساواة والمواطنة والأهلية. مما يساهم في إعداد أجيال جديدة تحارب وتلفظ ثقافة التمييز وكراهية النساء.

- تمكين النساء المتميزات من الترقي واقتلاد المناصب القيادية والتغلب على الموانع المؤسسية والسياسية والثقافية التي تؤثر سلبًا على القيادات النسائية وتعطلهن عن أداء أدوارهن، مما يحقق الاستفادة العظمى من خبراتهن ومواهبهن لصالح المدينة.

- التمكين الاقتصادي للنساء في المجتمعات الفقيرة والمهمشة وإتاحة فرص العمل وكسب الرزق لهن، مما يتيح مساهمتهن في توفير احتياجات الأسرة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع المحيط ككل.

- تعظيم الاستفادة من مهارات النساء الحرفيات وتفعيل مشروعات قائمة على صناعاتهن اليدوية. حيث تنتشر في المجتمعات العربية المحلية حرف وصناعات يدوية ابداعية عالية الجودة، تتنوع بين الفخار والمنسوجات والسجاد ومشغولات الخشب والخوص والمواد المتوفرة بالبيئات المحلية والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من السلع القيمة التي تنعش الأسواق والاقتصاد المحلي والوطني حال تسويقها وتوزيعها بكفاءة.

- الاستفادة من المعارف والمهارات التي تمتلكها النساء في المجتمعات المحلية في تخطيط المدينة وتنميتها. حيث أثبتت دراسة الواقع المحلي في العديد من المدن العربية أن النساء قد يكن الأكثر دراية بمتطلبات السكن وحالة الخدمات البلدية المقدمة من مياه شرب وكهرباء وصرف صحي وجمع النفايات وأيضًا خدمات توفير الطعام والأسواق المحلية لمستلزمات المعيشة الرئيسية وخدمات الصحة والتعليم، لكونهن غالبًا الطرف المسئول بالأسرة عن متابعة المنزل والمعيشة ورعاية الأبناء والاهتمام بتفاصيل تغذيتهم وصحتهم وتعليمهم.

- تعزيز مفاهيم الأمان والرفاه في المساحات العامة بالمدينة. فالمدن الآمنة للنساء والفتيات هي مدن آمنة للجميع، خالية من العنف والتطرف والجريمة، وتتمتع بجودة حياة أفضل.

3.1 إدماج النساء والتزامات المدن العربية

1.3.1 خطة النقاط العشر لتحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب[9]

الالتزام الأول: رصد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.	وضع آليات على مستوى المدينة، وتطوير مؤشرات كيفية وكمية، تمكّن من رصد كافة مظاهر العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب وتقييم مدى خطورة وانتشار تلك المظاهر.
الالتزام الرابع: إشراك سكان المدينة وتعزيز مساهمة جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرارات والتخطيط والمتابعة من أجل تطبيق منصف وتشاركي للبرامج البلدية.	اعتماد مقاربة تشاركية تشمل كافة فئات المجتمع وأصحاب المصلحة من أجل محاربة التمييز في مجالات العيش المختلفة مثل إتاحة خدمات السكن والتعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الواقعة في إطار الصلاحيات البلدية للمدن.
الالتزام الخامس: مساندة كل من يتعرض للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.	وضع وتنفيذ برامج فاعلة لمساندة كل الفئات السكانية ولا سيّما من هم أكثر عرضة للممارسات العنصرية والتمييزية وخطابات الكراهية وبخاصة الأطفال والنساء والشيوخ وذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين، والمساهمة في تعزيز قدراتهم الدفاعية وفي تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية اللازمة.
الالتزام السادس: التعاون مع المدن العربية الأعضاء في التحالف وغيرها من المدن الراغبة في تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة لمواجهة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب.	تعزيز الشراكات وتبادل الخبرات واستقدام أفضل التجارب التي من شأنها تعزيز الإدماج الحضري، والتماسك الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وحماية الحقوق وبخاصة حرية الرأي والتعبير وممارسة الدين أو المعتقد.

9 خطة عمل مكونة من عشرة التزامات تغطي مختلف مجالات اختصاص سلطات المدينة مثل التعليم والسكن والتوظيف وغيرها. وّقعت المدن العربية الأعضاء بالتحالف على الخطة وتعهدت بدمجها في استراتيجياتها وسياساتها البلدية، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في تنفيذها والترويج لها. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى https://en.unesco.org/sites/default/files/revised_tppoa_formatted_arabic.pdf

2.3.1 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 [10]

تحظى مسألة ضمان حقوق النساء بهدف مستقل في قائمة أهداف التنمية المستدامة التي تضم سبعة عشر هدفًا، وهو الهدف الخامس، كما تعد مبدأً أساسيًا في تحقيق الأهداف الأخرى ومقاصدها التفصيلية، ومنها الهدف الحادي عشر الساعي للوصول لمدن ومجتمعات محلية مستدامة.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المقصد 5-4

الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

المقصد 5-5

كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

المقصد 5-أ

القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.

المقصد 5-ب

تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

المقصد 5-ج

اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

10 اعتمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك في 25 سبتمبر/أيلول 2015. للاطلاع على الوثيقة يرجى الرجوع إلى https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/291/87/PDF/N1529187.pdf?OpenElement

3.3.1 الخطة الحضرية الجديدة[11]

تذكر "الخطة الحضرية الجديدة" 2016 النساء والفتيات في 19 مادة من موادها. بحيث تضمن إدماجهن وضمان حقوقهن على مستويات عدة من صنع وتنفيذ السياسات. تبدأ الأجندة في ترسيخ **رؤية مشتركة** بين الدول من خلال **إعلان كيتو**، والذي يشمل:

13. "ونحن نتوخى مدنًا ومستوطنات بشرية تحقق ما يلي: (ج) المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات عن طريق كفالة المشاركة الكاملة والفعلية للمرأة وتمتعها بحقوق متساوية في جميع الميادين بما يشمل الوظائف القيادية على جميع مستويات صنع القرار، عن طريق كفالة حصول جميع النساء على العمل اللائق وتمتعهن بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتكافئ القيمة، ومنع وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والتحرش بهن في الأماكن الخاصة والعامة."

ثم تأتي خطة كيتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بعدة التزامات، نذكر منها:

35. " ونلتزم بتعزيز ضمان الحيازة للجميع على المستويات الحكومية الملائمة، بما في ذلك الحكومات دون الوطنية والمحلية، مع الاعتراف بتعدد أشكال الحيازة، وإيجاد حلول ملائمة للغرض ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية والبيئية ضمن تسلسل حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان حيازة الأراضي للمرأة باعتبار ذلك مفتاحًا لتمكينها، بسبل منها اعتماد النظم الإدارية الفعالة."

39. "ونلتزم بتشجيع إقامة بيئة سليمة وصحية وشاملة للجميع وآمنة في المدن والمستوطنات البشرية، بما يمكن الجميع من العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية دون خوف من العنف والترهيب، مع مراعاة كون النساء والفتيات والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة كثيرًا ما يتضررون بوجه خاص. وسنعمل أيضًا على القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث."

59. "ونلتزم بالاعتراف بما يقدمه الفقراء العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من مساهمات في اقتصادات المدن، وعلى الأخص منهم النساء، بمن فيهن العاملات بدون أجر والخادمات والعاملات المهاجرات، مع مراعاة الظروف الوطنية. وينبغي تعزيز أسباب معيشتهم وتحسين ظروف عملهم وتأمين دخلهم وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات واقتناء الأصول، وتقديم غير ذلك من خدمات الدعم لهم، وإسماع أصواتهم وتحسين تمثيلهم."

11 اعتمدت الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 ديسمبر/كانون الأول 2016. للاطلاع على الوثيقة يرجى الرجوع إلى https://uploads.habitat3.org/hb3/NUA-Arabic.pdf

61. "ونلتزم بتسخير العائد الديموغرافي الحضري، حسب الاقتضاء، وإتاحة فرص التعليم للشباب، وتنمية المهارات والعمل، من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الرخاء المشترك في المدن والمستوطنات البشرية. وتشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان القوى الفاعلة الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم ستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وستكون كفالة المزيد من الفرص المحسنة لمشاركتهم مشاركة مجدية عنصرًا أساسيًا من عناصر تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة."

155. "وسنعزز مبادرات تنمية القدرات من أجل تفعيل وتعزيز مهارات وقدرات النساء والفتيات [...] بهدف تشكيل عمليات الحوكمة والمشاركة في الحوار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، بهدف ضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية وتطوير الأراضي."

4.1 مساهمة إدماج النساء في أداء المدينة لوظائفها

يرتبط ادماج النساء والفتيات بتعزيز مهمة المدينة في **ترسيخ ومأسسة الممارسات الديمقراطية** الساعية لإشراك جميع السكان دون تمييز وضمان حقوق النساء والرجال بشكل متساو، و**كصانعة للقرارات الرشيدة** التي تستجيب لاحتياجات سكان المدينة ولاسيما الفئات المهمشة والأكثر احتياجًا. و**كصانعة للقواعد الناظمة وموفرة لفرص التوظيف المدنية** من خلال تمثيل عادل للنساء في صنع القرار وحيازة الفرص والوظائف. وكذلك شمل النساء واحتياجاتهن وقدرتهن للوصول إلى الخدمات العامة بشكل كفء وفعال حال **تزويد المدينة بالخدمات وتعهيدها للجهات المنفذة** والشركاء.

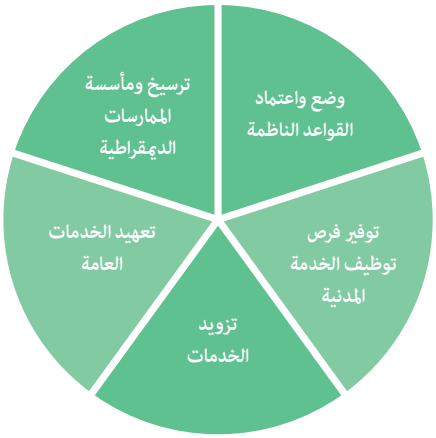

وظائف المدينة الخمس

2. التخطيط لإدماج النساء والفتيات

1.2 تجميع البيانات ودراسة الاحتياجات والأولويات

إن توافر البيانات والمعلومات المفصّلة بشأن مجموعات النساء المستهدفة واحتياجاتهن تعتبر الخطوة الأولى في نجاح التخطيط لبرامج إدماج النساء. تواجه العديد من المدن العربية تحديًا في هذا الشأن، إمّا بسبب عدم كفاية المعلومات والإحصاءات المتاحة عن مجموعات النساء المختلفة أو لعدم دقتها نظرًا لكونها غير محدثة أو لوجود خلل في نظم جمع وإدارة المعلومات. تقف مشكلة نقص البيانات عائقًا أمام ضمان حقوق النساء والفتيات في كثير من السياقات المحلية. حيث تظل حقوق النساء مفاهيمًا ومبادئ مجردة في الوثائق والدساتير والخطاب العام الموجه للنساء، دون مردود حقيقي عليهن، ما لم يتم ترجمتها لأفعال وخطط يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

وتتبع المدن العديد من السُبل لتخطي هذه العقبة، بحيث تعتمد آليات جمع بيانات من أرض الواقع بشكل تشاركي يستفيد من طاقات أفراد المجتمع المحلي والعاملين بالقطاع الأهلي والقطاع الخاص، وتفعيل البحث الميداني من خلال فرق عمل متعددة التخصصات لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها واستنتاج مدلولاتها المختلفة قبل البدء في تخطيط المشروعات، ويخصص لهذه العملية جزء من ميزانية المشروع وخطة العمل والزمن المخصص لإتمام التخطيط. كما يمكن أن تلجأ الجهة المحلية لقواعد البيانات التي تجمعها وتديرها جهات أخرى، حكومية أو غير حكومية، لتسهيل وصولها إلى البيانات وانتفاعها بها في عملية التخطيط. في العقد الأخير، ازداد دور المنصات الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي في جمع البيانات حول السكان ومعرفة توجهاتهم وآرائهم، من خلال التفاعل المباشر مع الجمهور وتوجيه استطلاعات الرأي والاستبيانات، وكذلك استخدام التطبيقات الذكية في جمع البيانات ورصد الظواهر والمشكلات بشكل تشاركي مبتكر، ولكن تبقى حماية خصوصية المستخدمين وسرية بياناتهم محل تساؤل وبحث حيث تتطلب مجهودات أكبر لتعزيز حمايتها.

وفقًا للمدن العربية المشاركة بإعداد هذه الوثيقة "إن لم تكن معدودًا، فلن تؤخذ في الحسبان". بمعنى أن الفئات التي لا تظهرها التعدادات والإحصاءات والدراسات، هي فئات غالبًا ما يتم تجاهلها في خطط التنمية. هناك احتياج لقواعد بيانات مفصلة ترصد خصائص وأعداد وظروف معيشة النساء المنتميات للمجموعات الأكثر هشاشة. فكلما كانت قاعدة البيانات المتاحة للجهة المحلية دقيقة ومحدثة وسهلة الاستخدام كلما حظيت عملية التخطيط بمخرجات أفضل مبنية على الأدلة والبراهين. يحتاج جمع وتوثيق وإدارة البيانات إلى وضع نظم متكاملة للبيانات وتخصيص الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لهذا الغرض. يلزم أيضًا وضع مؤشرات كمية تمكن المدينة من قياس حالة حقوق النساء والفتيات والتقدم الذي تم تحقيقه في مدد زمنية محددة. من المفيد أيضًا أن يتم تخليق مؤسسات للمتابعة والتقييم والتوثيق لضمان أن تعكس الخطط التنفيذية

الالتزام السياسي نحو إدماج المرأة. تمتلك بعض المدن العربية بالفعل إدارات مختصة بإدارة البيانات والتي تعمل أيضًا على متابعة مؤشرات التنمية المستدامة الشاملة للجميع، بينما تعتمد بعضها الآخر على قواعد البيانات المتاحة لدى الإدارات القطاعية المختصة كالتضامن الاجتماعي والتعليم والصحة والإسكان وغيرها. في كل الحالات يعد توافر البيانات والإحصاءات والدراسات عاملًا تمكينيًا هامًا في مسعى اتخاذ قرارات رشيدة وناجعة في مسألة إدماج النساء.

يجب أيضًا على المدن تعميم منظور النوع الاجتماعي في الإحصاء، بحيث تراعي جميع الإحصاءات التي يتم انتاجها الاختلافات والفوارق وأوجه اللامساواة بين الجنسين في المجتمع. تعميمًا كهذا سيؤثر بشكل تحولي على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها. فلا يكفي أن يتم جمع البيانات الخاصة بأعداد النساء والرجال أو المصنفة نوعيًا إلى هو/هي، ولكن يجب مراعاة العوامل القائمة على النوع الاجتماعي التي تؤثر على أدوار النساء والرجال في المجتمع بين الأدوار الإنتاجية والأدوار الإنجابية والخاصة بالرعاية، وكذلك القدرة المختلفة للنساء والرجال للوصول إلى الموارد، والطريقة التي يستفيد بها النساء والرجال من الوصول إلى الموارد والمرافق والخدمات. يمكن أن يشمل تعميم منظور النوع الاجتماعي في الإحصاءات جمع أنواع جديدة من البيانات أو توسيع نطاق جمع البيانات في بعض المناطق لسد الفجوات المعرفية القائمة. كما سيؤثر في الافتراضات والمبادئ التي توضع على أساسها أسئلة الاستبيانات والمسوح، ومن المحتمل أيضًا أن يتطلب تغييرًا في طرق جمع البيانات وتحليلها لضمان تغطية قضايا المساواة بين الجنسين.

المرصد الحضري بأمانة عمّان الكبرى، عمّان، الأردن

الحوكمة الرشيدة من أجل إدماج النساء

تضم أمانة عمّان الكبرى مرصدًا حضريًا يمثل الكيان المؤسسي المختص بمسألة تجميع البيانات وإنتاج المؤشرات للمجالات التنموية الحضرية المختلفة -كمية ونوعية، والتي تقدم قياسًا لمتغيرات الأداء التنموي الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بما يساهم في تحقيق أهداف سياسات التنمية الحضرية المستدامة، ومن أهمها سياسات إدماج النساء وتقليل أوجه اللامساواة بين الجنسين.

ويختص المرصد بالمهام التفصيلية المتعلقة بكل من: تأسيس قاعدة بيانات محدثة ودقيقة بحيث تعكس خصوصية المدينة وقضايا الإدماج الحضري بها، وبناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها لدى الجهات المحلية، وتحويل الظواهر والقضايا الحضرية إلى خصائص يمكن قياسها، وانتاج واستخدام وتحليل المؤشرات الحضرية، واستخدام المؤشرات الحضرية للتخطيط للمدينة وتحسين القدرة على إدارة التنمية العمرانية، وكذلك التعاون وتبادل البيانات والخبرات مع الجهات الأخرى.

وبهذا يعد المرصد الحضري أداة فعالة في التخطيط الاستراتيجي ورسم سياسات حضرية أكثر فاعلية وكفاءة وشمول واستدامة.

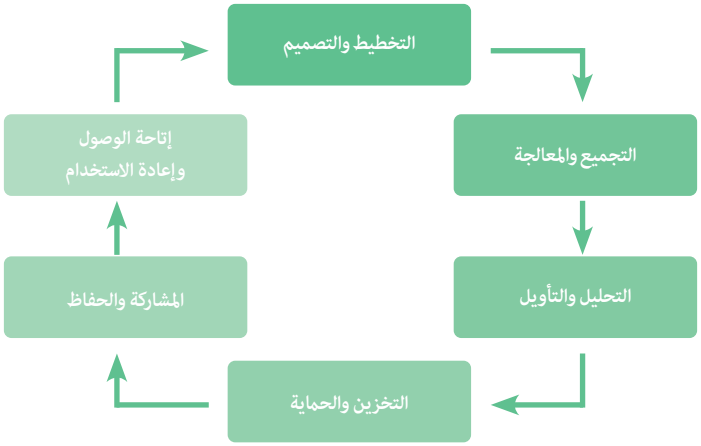

دورة حياة البيانات

المصدر: Velluci S., Non-linear research data lifecycle (2014)

تعد عملية إدارة البيانات عملية متجددة ومستمرة، تبدأ من التخطيط لتجميع البيانات والذي يشمل ليس فقط سبل جمع البيانات ولكن أيضًا فهم لطبيعة البيانات المراد تجميعها والنواحي الأخلاقية الواجب مراعاتها وملكية البيانات وكيفية استخدامها والجمهور المستهدف بالإتاحة ولأي غرض وبأي شروط. ومرورًا بتنفيذ مهام تجميع البيانات، ثم تصنيفها ومعالجتها وتحليلها وترجمتها أو تأويلها لاستنتاجات محددة وتوصيات بحيث تصبح مفيدة للمخطط وصانع القرار. كما تشمل عملية إدارة البيانات نظم التوثيق والتخزين والحماية لهذه البيانات من الفقد أو التلاعب، وتنتهي بتحديد مآل الاستحواذ على هذه البيانات ومشاركتها وأرشفتها على المدى البعيد. وتساهم نظم إدارة البيانات في حماية البيانات وحفظها وتعظيم الاستفادة منها وإتاحة استخدامها في صالح عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة.

إطار لتوضيح مسار النضج انطلاقًا من العوامل التمكينية المتعلقة بالبيانات ووصولًا إلى القرارات

المصدر: دليل البيانات المبتكر من أجل إدارة المدينة، 2017.

2.2 تحديد الفئة المستهدفة وتقييم حالة إدماجها ووسائل التواصل معها

تأتي الخطوة التالية في تحديد الفئة المستهدفة، وتشخيص الوضع القائم من حيث مدى الوعي العام بحقوق هؤلاء النساء وقضاياهن، وأيضًا مدى التقدم الفعلي في إدماج هذه الفئة المحددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على نطاق الأسرة والمجتمع المحلي المحيط وعلى مستوي المدينة ككل والقدرة على الوصول لخدماتها ومرافقها والفرص والمنافع الحضرية التي تقدمها.

ينصح بإجراء تقييم الوضع القائم عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف نصف المنظور المحلي تجاه المواطنة والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؟ وما هي أهم العوامل المشكلة لهذا المنظور والمؤثرة فيه والمتأثرة به؟
- إلى أي مدى تضمن التشريعات القائمة والنصوص والإجراءات القانونية حقوق النساء؟ هل هناك آليات واضحة لمحاربة التمييز وسد فجوة اللامساواة بين الجنسين؟
- إلى أي مدي تتمتع النساء -في هذه المنطقة الجغرافية أو المؤسسة أو الجماعة الاجتماعية المستهدفة- بحقوقهن الأساسية، كالمأكل والمسكن والملبس والرعاية الطبية، وكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية كما تقرها صكوك وأدبيات حقوق الانسان؟
- ما هو أثر التراتبيات الاجتماعية والهويات الاجتماعية المختلفة على إدماج النساء؟ هل تمثل الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الإثنية أو الجنسية (المواطنة) أو الديانة أو القدرة الجسدية (الإعاقة) أو السن عواملًا مضاعفة للإقصاء والتهميش؟
- هل هناك قنوات تواصل مفتوحة مع النساء ومنصات أو مساحات مخصصة للنساء و/أو متاحة لهن ويسهل الوصول إليها، لتمكينهن من المشاركة وإبداء الرأي وتوصيل أصواتهن وقضاياهن؟
- ما هي الأنشطة المفضلة أو المتاحة مجتمعيًا ومؤسسيًا لهؤلاء النساء والفتيات؟
- ما هي الموانع والعوائق أمام مشاركتهن؟
- كيف يمكن التواصل معهن وجذبهن للمشاركة في المشروعات والبرامج؟
- هل نُفّذت مشاريع وبرامج سابقة تسعى لنفس الأهداف؟ ماذا كانت نتائجها والدروس المستفادة منها؟

بعض فئات النساء التي اقترحتها المدن العربية للاستهداف بالبرامج، ومقترحات تقييم حالة الادماج ووسائل التواصل الملائمة لكل فئة بحيث تضمن نجاح البرنامج وتحقيقه لأهدافه:

فئة النساء المستهدفة	تقييم مبدئي لحالة إدماجهن وضمان حقوقهن بحسب المدن العربية	أمثلة الحقوق والقضايا التي قد تشتبك معها برامج التنمية	وسيلة الوصول للفئة المستهدفة والتواصل معها
المرأة/الأم المعيلة، والمطلقات والأرامل	• تواجه المرأة المعيلة صعوبات وعوائق في توفير الدخل الكافي لمستلزمات أسرتها، حيث تعاني من قلة الفرص في سوق العمل للنساء وأيضًا الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء مقابل نفس الأعمال. • في بعض المجتمعات المحلية قد تواجه الأسر التي تقودها وتعيلها سيدة وصمة اجتماعية قاسية وإقصاء اجتماعي ونبذ. • نظرًا للفجوة القائمة بين النساء والرجال في امتلاك الأراضي والمسكن -لصالح الرجال، تزداد فرص التهديد بالتشرد أو السكنى غير الملائمة للأسر التي تعيلها امرأة. • في مناطق الحروب والصراعات العنيفة تزيد أعداد الأسر التي تفقد عائلها الأساسي، والذي يكون تقليديا الرجل (الزوج/الأب)، حيث يُقتل أو يُفقد أو يُصاب. ولا تتاح للنساء نظم وشبكات الدعم اللازمة لهن لتمكينهن من أداء دور عائل الأسرة وقائدها. كما لا تتوفر البيانات الدقيقة المحدثة لدى الجهات المحلية بأعداد هذه الأسر، نظرا لتعقيد مسألة حصر ضحايا الحروب في العموم.	• إعادة دمج الأسر في المجتمع، وزيادة الوعي بضرورة التضامن الاجتماعي معهم وعدم نبذهم أو تهميشهم من المجتمع المحلي. • توفير الاحتياجات الأساسية خاصة الغذاء والمسكن والرعاية الصحية. • ضمان حقوق الأطفال في التعليم. • التمكين الاقتصادي للمرأة ورفع مستوى كفاءتها وتوفير فرص عمل وكسب رزق مناسبة لها. • خلق نماذج أعمال ملائمة تمكن المرأة من أداء الدور الرعائي للأسرة بجانب أداء العمل أو إدارة المشروع بكفاءة.	• توافر إحصاءات ودراسات حالة تشمل أعداد وظروف معيشة النساء المعيلات وأسرهن. • الاستعانة بقواعد بيانات تتيح وسيلة للتواصل معهن، كقوائم وزارات التضامن الاجتماعي وشئون المرأة والأسرة وإداراتها المحلية، أو الجمعيات الأهلية التي تستهدف المرأة المعيلة ببرامجها وخدماتها على المستوى المحلي. • البحث وإقامة مجموعات عمل مركزة تسعى للاستماع للنساء من هذه الفئات وإدراك قضاياهن ومشكلات التواصل معهن بشكل أعمق، بهدف تطوير المدينة لآليات عملها في هذا الشأن.

فئة النساء المستهدفة	تقييم مبدئي لحالة إدماجهن وضمان حقوقهن بحسب المدن العربية	أمثلة الحقوق والقضايا التي قد تشتبك معها برامج التنمية	وسيلة الوصول للفئة المستهدفة والتواصل معها
النساء بالمناطق غير الرسمية	• تواجه النساء في العشوائيات والمناطق غير الرسمية عدم توفر الموارد المالية والفرص الاقتصادية والاجتماعية للترقي، كما تعاني وأسرهن ظروف سكن غير ملائمة، وأحيانًا خطيرة ومهددة للحياة، وغياب خدمات الأمن ومرافقه عن الشوارع والمساحات العامة، وكذلك التهديد المتكرر بالتشرد أو التنقل القسري نتيجة عدم أمان حيازة المسكن. • تحتاج النساء في المناطق غير الرسمية، والتي تكون عادة مهمشة، إلى منصات وقنوات تتاح إليهن لتمكينهن من الاندماج في المجتمع ومنحهن القدرة على التعبير عن احتياجاتهن وطموحاتهن. كما لا تمتلك بعض المدن البيانات الكافية لاستهداف سكان هذه المناطق، بما في ذلك النساء والفتيات، حيث لا تشملهم الإحصاءات والتعدادات بشكل دقيق في كثير من الأحيان. • نظرًا لأن العديد من النساء في المناطق غير الرسمية والفقيرة يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، فإنهن يعشن في ظروف غير مستقرة ويحتجن إلى مصدر دخل أكثر استقرارًا وشروط عمل أكثر أدمية. التمكين الاقتصادي لهذه المجموعة من النساء هو المفتاح لحل مشكلاتهن.	• الحق في المسكن الملائم، ويشمل ظروف سكنية صحية وتقليل معدلات التكدس، وضمان أمن الحيازة، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية. • الحقوق الاقتصادية وفتح أسواق وفرص عمل. • توفير مساحات عامة آمنة وصديقة للنساء وخالية من العنف والتحرش. • ضمان ظروف عمل ملائمة وآدمية من حيث ساعات العمل المعقولة والأجر العادل وتوافر فترات الراحة وقواعد الأمن والسلامة ومعايير صحية وبيئية جيدة. • الرعاية الصحية وكذلك الصحة الجنسية والإنجابية للنساء.	• التواجد الفعلي بالمناطق من قبل فريق العمل وكسب ثقة وتأييد السكان للمشروعات. • الاستعانة بالمنظمات الأهلية والقادة المجتمعيين والرموز من المنطقة. • تنفيذ الفاعليات والاجتماعات داخل المنطقة، واشراك جميع فئات المجتمع رجالًا ونساء من كل الأعمار، وليس النساء فقط، لتحقيق التغير التحولي المطلوب في حقوق النساء ومواقعهم في عملية التنمية. • إنشاء مراكز لخدمة المرأة، تتضمن مكاتب للتواصل وتلقي المقترحات والشكاوى من نساء المنطقة.

فئة النساء المستهدفة	تقييم مبدئي لحالة إدماجهن وضمان حقوقهن بحسب المدن العربية	أمثلة الحقوق والقضايا التي قد تشتبك معها برامج التنمية	وسيلة الوصول للفئة المستهدفة والتواصل معها
نساء المجتمعات التقليدية/ السكان الأصليين	• تواجه العديد من المدن العربية تحدي الإدماج الاجتماعي للمجتمعات التقليدية المهمشة بشكل عام، ولنسائها بشكل خاص. • هناك العديد من الحواجز الاجتماعية والثقافية في التواصل مع هذه المجتمعات، من بينها اختلاف اللغة أو اللهجة المحلية عن اللغة الرسمية للدولة. كما تتشارك العديد من هذه المجتمعات في الدول العربية في كونها منغلقة ثقافيًا ولها قوانينها وأعرافها الخاصة. تشمل هذه الأعراف تصورات محددة عن دور النساء وتواجدهن في الحياة العامة قد تعارض أحيانًا المبادئ التي تسعى المدينة لتحقيقها بشكل مركزي. • غالبًا ما توجد أيضًا حواجز مادية وجغرافية، نظرًا لأن العديد من هذه القبائل والأسر تعيش خارج المدينة في مواقع يتعذر الوصول إليها، وتفتقد للخدمات والبنية الأساسية الحضرية الملائمة.	• الوصول للخدمات والمرافق الأساسية، وخاصة مرافق السكن والتعليم والرعاية الصحية والوصول للسلع الغذائية والسلع الأساسية. • التعليم والتدريب الحرفي والمهني لإدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ومحو الأمية إن وجدت. • الإدماج الثقافي والحفاظ على التراث المادي والمعنوي لكافة الجماعات المشكلة للنسيج الوطني. • التمكين الاقتصادي للنساء وللأسرة والمجتمع بشكل عام. • الحقوق الصحية للنساء والفتيات، والصحة الجنسية والإنجابية.	• التواجد الفعلي بالمناطق من قبل فريق العمل وكسب ثقة وتأييد السكان للمشروعات. • الاستعانة بالمنظمات الأهلية والقادة المجتمعيين والرموز من المنطقة. • تنفيذ الفاعليات والاجتماعات داخل المنطقة، واشراك جميع فئات المجتمع رجالًا ونساء من كل الأعمار، وليس النساء فقط، لتحقيق التغير التحولي المطلوب في حقوق النساء ومواقعهم في عملية التنمية. • إنشاء مراكز لخدمة المرأة، تتضمن مكاتب للتواصل وتلقي المقترحات والشكاوى من نساء المنطقة. • قد يستلزم الأمر ترتيب زيارات منزلية لهؤلاء النساء من قبل موظفات البلدية، واقناعهن بالمشاركة. • من الهام أن تضم فرق العمل قيادات نسائية قبلية أو حزبية ممن تحظين بثقة المجتمع المحلي ونسائه وتفهمن طبائعهن وتحديات التواصل معهن. • من المفيد وجود أفراد يتحدثون اللغة/اللهجة المحلية.

فئة النساء المستهدفة	تقييم مبدئي لحالة إدماجهن وضمان حقوقهن بحسب المدن العربية	أمثلة الحقوق والقضايا التي قد تشتبك معها برامج التنمية	وسيلة الوصول للفئة المستهدفة والتواصل معها
الفتيات المتسربات من التعليم أو المهددات بذلك	• رغم إقرار أهمية تعليم الفتيات وتبني الدول العربية سياسات وطنية لتعزيز هذا الحق منذ عقود، إلا أنه في العديد من المدن العربية لا تزال الفتيات يتسربن من المدرسة لأسباب اقتصادية أو ثقافية خاصة بالأسرة وتصوراتها عن تعليم الفتيات ومنافعه وكلفته، أو لأسباب مؤسسية كنقص خدمات التعليم المتاحة لهن والقريبة من المسكن بحيث لا تتعرض الفتاة للخطر في طريق الذهاب إلى المدرسة. • هناك حاجة لبرامج متعددة المكونات تهدف إلى زيادة الوعي بحق الفتيات في التعليم في المجتمعات المحلية، ودعم الأسر مالياً، وتوفير المدارس والمكتبات والمراكز الثقافية والمرافق الرياضية للفتيات، إما بإنشاء خدمات خاصة بهن أو بتأهيل الخدمات القائمة لتراعي احتياجات الفتيات. • ترتبط هذه القضية أيضًا بقضايا أخرى مثل زواج الأطفال، عندما تجبر العائلات بناتها على الزواج من بالغين من أجل تقليل العبء المالي عن الأسرة، أو لأسباب ثقافية واجتماعية أخرى.	• الحق في التعليم والتربية الذهنية والبدنية للفتيات. • ضمان الصحة الجسدية والنفسية للفتيات، ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي. • محاربة ظواهر الزواج المبكر وعمالة الأطفال. • توفير الوصول للمدارس للفتيات في الطبقات الأكثر فقرًا، والمناطق الجغرافية الأكثر تهميشًا وبعدًا عن الخدمات التعليمية بالمدينة.	• اللجوء لقواعد بيانات موثوقة ومحدثة للوقوف على أعداد الأطفال في سن التعليم وظروف أسر الفتيات منهم، وسبل التواصل مع الأسر. والعمل على خلق قواعد البيانات إن لم توجد. • التواصل مع الأسر، وخاصة البالغين، والعمل على رفع الوعي بأهمية تعليم الفتيات وفوائده، ومناقشة كيفية مواجهة الصعوبات والموانع أمام تحقيق هذا. • استهداف الطالبات الأكثر هشاشة في المدارس ووضع آليات لمتابعة أوضاعهن ورصد ومعالجة مخاطر التسرب من التعليم المحتملة.

فئة النساء المستهدفة	تقييم مبدئي لحالة إدماجهن وضمان حقوقهن بحسب المدن العربية	أمثلة الحقوق والقضايا التي قد تشتبك معها برامج التنمية	وسيلة الوصول للفئة المستهدفة والتواصل معها
النساء بالمواقع القيادية ودوائر صنع القرار	• أقرت المدن زيادة أعداد النساء العاملات في مؤسسات وإدارات الحكم المحلي بالمدن العربية، وارتفاع معدلات قيادة النساء وترأسهن للمناصب العليا في المدن والمجالس المحلية المنتخبة، واعتبار تمكين المرأة من اقتلاد المناصب هدفًا استراتيجيًا للعديد من الحكومات. • بالرغم من ذلك، ما زالت نسب النساء في المناصب القيادية والنساء المنتخبات أقل بكثير من الرجال، وذلك لاستمرار العوائق المؤسسية التي تمنع النساء من الترقي، حيث لا تتضمن نظم العمل والقوانين واللوائح المطبقة حلول عملية واضحة لمسألة تمكين النساء واعتبارات الفروق الناشئة عن اختلاف النوع الاجتماعي وتأثيرها على أداء النساء في العمل وقدرتهن على التفوق والترقي. • توجد أيضًا عوامل ثقافية واجتماعية متعلقة بعدم احترام أو قبول قيادة المرأة في العديد من المجتمعات المحلية العربية، وكذلك التمييز بين النساء والرجال في التقدير والمكافآت والأجور -أحيانًا مقابل أداء نفس المهام والأعمال. • غياب شبكات الدعم السياسي والمالي للنساء الراغبات في الترشح للانتخاب في الناصب المحلية، واعتمادهن بالأساس على مواقعهن الفردية باستغلال علاقات الأسرة والأقرباء الرجال والسلطة والمصالح المترتبة عليها، مما يقلل فرص النساء الموهوبات اللاتي يفتقرن لمثل هذه العلاقات وشبكات الدعم.	• محاربة التمييز، وإزالة العوائق المؤسسية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية أمام قيادة المرأة. • الحقوق السياسية الكاملة، كالحق في الترشح والانتخاب والتصويت. • تمكين المرأة من لعب دور صانع القرار والمشاركة في وضع الرؤية لتخطيط وإدارة المدينة. • التأهيل والتدريب وبناء القدرات. • وضع استراتيجيات لتمكين النساء من موازنة الأدوار المهنية والرعائية، وتوفير نظم رعاية بديلة/مساعدة للأطفال والأسر.	• متابعة سجلات الجهات المحلية وملفات شئون العاملين وقواعد البيانات المؤسسية التي توثق مجهودات فرق العمل ونتائج المشروعات وتقييمها. • التقييم الدوري في المؤسسات المحلية ورصد وتحديد النساء المتميزات وصاحبات أفضل النتائج في مؤشرات الأداء، واستهدافهن ببرامج التمكين والترقي المهني وإزالة العوائق المؤسسية التي تمنعهن من المشاركة وابداء مقترحاتهن فيما يخص معالجة الصعوبات المهنية المبنية على أساس النوع الاجتماعي. • متابعة النساء اللاتي تواجهن صعوبات في التطور المهني والترقي الوظيفي، بحيث توضع آليات للتواصل معهن وفهم احتياجاتهن وتلبيتها.

ادماج نساء القبائل البدوية بسيناء، شرم الشيخ، مصر

حقوق اقتصادية واجتماعية لنساءمجتمعات السكان االأصليين أو المجتمعات المهمشة

تواجه مدينة شرم الشيخ تحديًا أمام تحقيق أهداف إدماج نساء القبائل البدوية، السكان الأصليين لشبه جزيرة سيناء والذين يسكنون مناطقهم التقليدية في الصحاري والوديان على حدود مناطق الحضرية، ويفتقرون إلى وسائل الاتصال بخدمات المدينة وإداراتها لضعف شبكات الإنترنت والهاتف. تتغلب المدينة على هذه التحديات بوضع أولوية لإدماج المرأة السيناوية وتوفير حقوقها في الرعاية الصحية والادماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وذلك بتوفير مركزًا مختصِا بشئون تمكينها وحل مشكلاتها بالمدينة.

يتطلب الوصول للنساء البدويات والتواصل معهن بعثات ميدانية لمناطق التجمعات القبلية من قبل فرق العمل المحلية بالمدينة، وتشمل زيارة بيوت النساء والتنقل من باب لباب والجلوس معهن وإقناعهن بجدوى المشاركة والعائد الإيجابي على حيواتهن وأسرهن. المفتاح في نجاح هذه الزيارات هو تشكيل فريق العمل المناسب، المكون حصرًا من النساء احترامًا للخصوصية الثقافية، ويضم العاملات في إدارات الحكومة المحلية المختصة وأيضًا عضوات من منظمات أهلية محلية والعاملات في مجال حقوق المرأة والقيادات الحزبية والنائبة البرلمانية الممثلة للقبائل المحلية، وأشخاص يدركون الحساسية الثقافية. تتكون هذه الفرق عادة مما يقارب أو يزيد عن 10 سيدات مؤثرات، وتتتابع الزيارات بشكل دوري على مدار السنة لتحقيق التقدم المرجو ومتابعة النتائج.

تمكين القيادات النسائية المحلية، بغداد، العراق

التمكين الوظيفي والوصول لمناصب قيادية

تعتبر الدولة العراقية تمكين المرأة من المناصب القيادية هدفًا استراتيجيًا تعمل على تحقيقه من خلال كيان مؤسسي هو دائرة تمكين المرأة العراقية، التابعة لمجلس الوزراء. وفي كل بلدية توجد لجنة للمرأة تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المستوى المحلي. كما تخصص كوتا للمرأة بالبرلمان العراقي بنسبة 25٪ من المقاعد الانتخابية، تنتخب من خلالها ممثلات عن الشعب في المناطق الجغرافية المختلفة.

وتتبع دائرة تمكين المرأة على المستوى الوطني، وتابعيها في المدن، عدة استراتيجيات لدراسة ورصد احتياجات النساء اللاتي تؤدين أدوار قيادية في المدن العراقية سواء في التشريع أو صنع السياسات أو تنفيذها، وتعمل على دعمهن من خلال برامج تدريبية لبناء قدراتهن القيادية وانمائها، وكذلك الاستجابة لطلباتهن واقتراحاتهن الخاصة بمتطلبات أداء وظائفهن وأدوارهن قدر الإمكان وإتاحة بيئة ملائمة وداعمة لهن للترقي.

3.2 تحديد الأهداف التفصيلية للمشروع

يعد استهداف النساء لإدماجهن وتمكينهن من حقوقهن مظلة واسعة للغاية تضم تحتها طيف متنوع من البرامج والسياسات العامة المتعددة الأهداف والمكونات. تساعد خطوة تحديد الأهداف التفصيلية على توضيح رؤية المشروع أو البرنامج الذي يتم طرحه، كما يساعد كذلك على تحديد بوصلته بحيث يتناغم ويتكامل مع خطط وتوجهات التنمية الاستراتيجية التي تعتمدها المدينة والدولة بشكل عام. حين تتم صياغة الأهداف التفصيلية بشكل فعّال، تصبح أجندة المشروع أكثر وضوحًا وواقعية، ومن ثم تكتسب الجهة المحلية قدرة أكبر على صياغة فكرة وخطة المشروع وجمع التأييد السياسي والدعم المالي لها من الجهات المحلية والوطنية والدولية المهتمة بمجالات التنمية التي يشتبك معها المشروع.

وتحدد الأهداف التفصيلية لكل مشروع بحسب:

1. الفئة المستهدفة التي تم تحديدها وتنوع احتياجاتها
2. القدرة على تلبيتها من قبل أجهزة السلطة المحلية
3. مدى اتساق هذه الأهداف مع أولويات خطط التنمية المحلية والوطنية.

ومن أمثلة ذلك أن يستهدف البرنامج فئات عمرية متنوعة أو فئة محددة ويتبنى الاستراتيجيات الملائمة للوصول لهذه الفئة كالفتيات الصغار أو الشابات أو كبيرات السن، وأيضًا الوصول الجغرافي لكافة المناطق التابعة للجهة المحلية وخاصة البعيدة والمهمشة منها، والوصول لكل الطبقات الاجتماعية وفئات الدخل، ولمجموعات غير المواطنين كاللاجئين والمهاجرين غير النظاميين. كما يوجد توجهات نوعية استراتيجية كأهداف انهاء الفقر المدقع والجوع، أو ضمان التعليم أو المسكن الملائم والبيئة الصحية.

ضمان حقوق نساء المناطق الحضرية المهمشة، نواكشوط، موريتانيا

حقوق اقتصادية واجتماعية لنساء المجتمعات المهمشة - الحق في السكن الملائم - شوارع آمنة للنساء

بعد تحديد الهدف العام للبرنامج وهو تمكين وضمان حقوق النساء بالمناطق المهمشة والمحرومة من الخدمات الأساسية في نواكشوط، قررت جهة نواكشوط والشركاء عدة أهداف تفصيلية للبرنامج ومشروعاته، تم تحديدها بناءً على دراسة الاحتياجات بشكل تشاركي ضم سكان هذه المناطق من النساء والفتيات.

الاحتياجات والمشكلات التي تم رصدها:

- تعاني النساء وأسرهن من مشكلات صحية نتيجة عدم توافر مياه شرب نظيفة بالبيوت.
- الشوارع غير آمنة بالمساء لغياب إنارة الشارع، ولذا لا تخرج النساء من المنزل ليلًا لتجنب الاعتداء عليهن.
- الفقر وغياب الفرص الاقتصادية، وخاصة مع دنو مستوى التعليم ونقص المهارات اللازمة للتوظيف لكثير من السيدات والفتيات بهذه المناطق.

الأهداف التفصيلية للبرنامج (*لاحظ تماشيها مع الأهداف الاستراتيجية للتنمية بالمدينة):

- ادماج هوامش الحضر والتغطية الجغرافية لكافة مناطق المدينة.
- ضمان حقوق النساء الصحية وحق الجميع في مياه شرب نظيفة وآمنة.
- ضمان الحق في الأمان الجسدي ومواجهة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة.
- التمكين الاقتصادي وتأهيل النساء لدخول أسواق العمل وكسب الرزق بشكل ملائم.

مكونات البرنامج التي تم التخطيط لها وتنفيذها:

- إمداد شبكات مياه الشرب النظيفة لهذه المناطق.
- توفير أعمدة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية في جميع الشوارع والساحات العامة بالمنطقة.
- تدريب وتأهيل النساء حسب القدرات والاحتياجات والفرص المتوفرة في سوق العمل، وشمل:
  - تدريب مجموعات نساء على مهارات الخياطة والحرف اليدوية.
  - تدريب الشابات والنساء المتعلمات على استخدام الحاسب الآلي وبرامجه الأساسية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، ومهارات الفندقة والخدمات السياحية.

4.2 تحديد أصحاب المصلحة والتخطيط لإشراكهم

تعد خطوة تحديد أصحاب المصلحة من أهم الأدوار السابقة لوضع الخطة التنفيذية للمشروع، وخاصة حين اتباع النهج التشاركي في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية، بحيث تقسم المهام في الخطة على أصحاب المصلحة ليلعب كل منهم الدور المناسب لقدراته وامكاناته ويعمل على توفير الموارد المتاحة لديه سواء كانت مادية أو معرفية تقنية أو موارد بشرية كالخبراء والعمال الحرفيين والمتطوعين. يتيح الرصد الفعّال لأصحاب المصلحة وإشراكهم الاستفادة العظمي من كافة الموارد المحلية لصالح المشروع، ويفتح للجهة المحلية المجال لتخطيط وتنفيذ مشروعات بما يتخطى ميزانياتها المحدودة وقدرتها على تلبية جميع المهام، ويساهم في إرساء الديمقراطية بمنع استحواذ الهيئات الحكومية على سلطة اتخاذ القرار منفردة مما يعزز الحوكمة المحلية الرشيدة.

ينقسم أصحاب المصلحة إلى:

- **المستفيدون المباشرون:** المجموعة التي ستتأثر بشكل مباشر بالبرنامج أو المشروع، مثل نساء منطقة سكنية معينة، أو النساء اللاتي تحترفن حرفة يدوية أو العاملات بجهة محددة أو الناشطات سياسيًا والمرشحات للمقاعد الانتخابية.

- **المشاركون في التنفيذ:** الأطراف التي ستلعب دورًا مباشرًا في تنفيذ البرنامج ومتابعة خطة العمل والتقدم على الأرض، بقيادة فريق عمل المشروع الأساسي المشكل من قبل المدينة، وبضم الإدارات الحكومية المحلية وشركات أو هيئات المرافق والخدمات المختصة (كالكهرباء والمياه والمقاولون التنفيذيون)، وأيضًا المشاركون في التنفيذ من المؤسسات غير الحكومية والاستشاريين والخبراء.

- **المؤثرون في عملية التنفيذ:** الأطراف المؤثرة في مسار العمل بالبرنامج ومخرجاته ونتائجه، إمّا تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر، مثل الوزارات الوطنية المشرفة وهيئات الرقابة، والإعلام الرسمي والأهلي والقائمين على صفحات التواصل الاجتماعي، والمجتمع المدني ومجموعات حقوق المرأة.

ولضمان فاعلية عملية مشاركة جميع الأطراف، يجب أن تلتزم إدارة البرنامج بعدة مبادى، أهمها:

- الشفافية وإتاحة البيانات ومشاركة المعلومات والتحديثات الخاصة بسير المشروع بشكل ملائم وفي وقت مناسب بين الأطراف المختلفة.

- الإدماج وشمول كل الأطراف بعمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم، والسعي لتطبيق استراتيجيات الوصول لأقصى الفئات تهميشًا وأقلهم قدرة على المشاركة، وإزالة العوائق أمام مشاركتهم وتوفير مساحات آمنة ومرحبة وعلى قدر عال من الجهوزية والمساواة للجميع.

- بناء القدرات للأطراف المختلفة، عن طريق تشجيع تبادل الخبرات والمعارف وأيضًا توفير كافة المعلومات اللازمة من قبل الجهة المحلية لضمان قدرة جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مبنية على أساس معرفي سليم ومدعمة بالأدلة والبراهين.

- بناء التوافق بين الأطراف المختلفة. ويمثل بناء التوافق تحديًا، لاختلاف الآراء والمصالح لدى كل طرف من الأطراف المحلية بحسب موقعه. ولكنه أساسي من أجل المضي قدمًا في تنفيذ الخطط وترسيخ العمل الجماعي لتحقيق أهداف البرنامج. وقد يكون هذا التوافق مرحلي وبهدف التحرك خطوة واحدة إلى الأمام، ويتم تجديده وإعادة التفاوض حوله كل فترة أو في بداية كل مرحلة كبرى في المشروع.

التدريب المهني وتعليم اللغة الإنجليزية كأحد متطلبات التوظيف، جبيل، لبنان

حقوق اقتصادية واجتماعية - تمكين وتدريب مهني – تعليم النساء

فكرة المشروع: توفير فرص عمل للنساء في قطاع السياحة، كأحد أنشط القطاعات الاقتصادية في مدينة جبيل، وذلك من خلال تدريب النساء وتجهيزهن للعمل في المؤسسات السياحية.

إشراك أصحاب المصلحة: اعتبرت بلدية جبيل جميع المواطنين بالبلدة شركاء وأصحاب مصلحة، حيث قامت بجمع مقترحات بشأن التنمية والتمكين الاقتصادي للنساء من خلال الاستبيانات العامة. وتم إشراك القطاع الخاص والمستثمرين لرصد احتياجاتهم وقدرتهم على توفير دعم أو فرص اقتصادية للنساء المحليات.

حددت البلدية فكرة المشروع وأهدافه وأنشطته بشكل تشاركي بعد رصد مفصل للاحتياجات المحلية وأيضًا الفرص المتاحة بالقطاع الخاص. وبالتالي وجدت البلدية فرصة في نقص العمالة والاحتياج لعمالة مدربة بقطاع السياحة النشط نظرًا للطبيعة السياحية لبلدة جبيل، وأيضًا فجوة في تعليم اللغة الانجليزية والتدريبات المهنية الخاصة بقطاع السياحة والفندقة للنساء.

أقامت البلدية فعالية عامة كبرى، تضمنت حفل عشاء جمع قيادات البلدة والعاملين بها، وأطراف المصلحة المختلفين من فنادق ومنشآت سياحية وبنوك ومؤسسات مالية وجمعيات أهلية. ونجحت الفعالية في اجتذاب جهات عدة للمشاركة في المشروع، وأيضًا تعبئة الدعم التقني والمالي للمشروع.

أصحاب المصلحة بحسب المدن العربية	الأدوار المحتملة لكل منهم بحسب المدن العربية
الجهات الحكومية • الوزارات أو المجالس القومية لشئون المرأة. • وزارات وهيئات قومية وإدارات محلية مختصة توافق طبيعة البرنامج، مثال: التضامن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الرياضة، الإسكان، الصناعة، الزراعة. • شركات وهيئات الإمداد والإدارة للمرافق العامة، مثل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، والدفاع المدني ومرافق الأمن.	• إجراء الدراسات وجمع البيانات اللازمة. • المشاركة في أعمال التخطيط وتوفير البنى المادية اللازمة وتشكيل فرق العمل لإدارة ومتابعة تنفيذ البرامج. • تسهيل الإجراءات والمعاملات والموافقات/التصريحات المؤسسية والقانونية والمالية اللازمة. • تنظيم فاعليات جذب وادماج الفئات المجتمعية المختلفة.
المؤسسات المالية وجهات التمويل • البنوك الوطنية والإقليمية والدولية. • الجهات المانحة الدولية. • جهات التمويل من القطاع الأهلي والخاص.	• توفير التمويل المطلوب. • تسهيل آليات وإجراءات الحصول على التمويل. • العمل مع الجهة المحلية البلدية على استحداث وابتكار سبل إدارة مالية مستدامة للمشروعات والبرامج.
المؤسسات التعليمية والبحثية والتدريبية • المدارس والجامعات والمعاهد الدراسية. • مراكز البحوث لقومية التابعة للدولة. • مراكز البحوث المستقلة، وخاصة في مجالات دراسات النوع الاجتماعي والنسوية والدراسات الحضرية والعدالة الاجتماعية والمكانية. • الاستشاريين والخبراء وإدارات البحث والتطوير بالقطاعين الخاص والأهلي. • الخبراء الدوليين ومراكز البحوث والتنمية العالمية الناشطة في المدن العربية. • مراكز التدريب المهني والحرفي وتنمية الأعمال.	• المساهمة في التثقيف والتعريف بقضايا النساء وتحليل الأسباب الجذرية للمشكلات والظواهر السلبية المنتشرة بالمجتمعات العربية. • المساهمة في المسوح والدراسات الميدانية، وجمع البيانات الأولية وتصنيفها وتحليلها وإتاحتها للجهات المحلية. • العمل مع الجهات المحلية على خلق قواعد بيانات ونظم إدارة بيانات ملائمة وفعالة. • تدريب فرق العمل والتنفيذين على حقوق النساء والفتيات والحساسيات الواجب مراعاتها عند التنفيذ. • المساهمة في فاعليات بناء القدرات ورفع الوعي المجتمعي بقضايا النساء وأيضًا التدريبات الموجهة للنساء المستهدفات أنفسهن.
القطاع الخاص والمستثمرون • شركات التطوير العقاري وشركات المقاولات والانشاءات. • برامج المسئولية المجتمعية للشركات الكبرى. • الشركات التي تنظم برامج وفعاليات وحملات دعائية تعتمد على خطاب تعزيز حقوق النساء والفتيات وتمكينهن. وتلك التي تشكل النساء والفتيات القطاع الأكبر من زبائنها. • الشركات التي توفر فرص أو تخصص كوتا (نسبة) لتوظيف النساء. • منصات ومكاتب التوظيف.	• توفير التمويل اللازم لبعض الأنشطة والمشروعات بما يوافق خطط المسئولية المجتمعية للشركات. • توفير الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لتنفيذ البرنامج حسب طبيعته. • المساهمة في توفير فرص للتوظيف للنساء، وتنفيذ التدريبات المهنية اللازمة، بالأخص لبرامج التي تستهدف التمكين الاقتصادي والمهني للنساء. • رعاية ودعم الفعاليات العامة والأنشطة الدعائية.

أصحاب المصلحة بحسب المدن العربية	الأدوار المحتملة لكل منهم بحسب المدن العربية
المجتمع المدني • الجمعيات الأهلية المحلية والوطنية والدولية. • أفراد وقيادات المجتمع المحلي، والرموز النسائية المؤثرة. • الجماعات النسوية وجماعات حقوق المرأة. • بنوك الطعام وهيئات الإغاثة والنوادي الخيرية وشبكات الدعم والتضامن الاجتماعي.	• اجتذاب النساء والفتيات للمشاركة في البرامج ومساعدة الجهة المحلية في الوصول إليهن وكسب ثقتهن وثقة المجتمع المحلي ككل. • المساهمة في رفع الوعي بقضايا النساء وعرض نماذج يحتذى بها والترويج لمفاهيم المساواة. • توفير الدعم التقني والمعرفي والمالي للجهات المحلية في مراحل التخطيط والتنفيذ. • رصد الاحتياجات المحلية والمشاركة في وضع خطط ملائمة للسياق المحلي. • تقديم المساعدات والهبات والمنح للفئات الأشد فقرًا وتهميشًا، وخاصة في سياق التعامل مع الكوارث والأزمات الاقتصادية والأوبئة والحروب، وفترات التعافي ما بعدها.
الإعلام • الإعلام التقليدي/الرسمي: القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف • منصات وشبكات التواصل الاجتماعي • وسائل الاعلام وتناقل الأخبار المحلية في المناطق الحضرية وخاصة المهمشة (بعضها تقليدي)	• الترويج لأنشطة وفعاليات البرنامج وجذب النساء للمشاركة. • جمع الآراء والمقترحات والشكاوى وقياس ردود الأفعال المجتمعية على البرنامج/المشروع. • المشاركة في حملات التوعية وتعليم حقوق المرأة والفتاة وترسيخ قيم المساواة من خلال مواد إعلامية مناسبة للجمهور ومتوافقة مع القيم والمبادئ التي ترسيها المواثيق والأجندات الدولية والوطنية بهذا الشأن.

إدماج مساواة النوع الاجتماعي في إنشاء سوق حي روض الفرج، القاهرة، مصر

حقوق اقتصادية واجتماعية – إدماج النساء في أسواق العمل – تصميم مساحات ومنشآت عامة ملائمة للنساء

فكرة المشروع: إنشاء سوق جديد يراعي إدماج المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في التخطيط والإدارة والبيع.

أهداف المشروع:

- توفير سوق بديل مجهز ومصمم وفقًا للمعايير التخطيطية لنقل الباعة الجائلين، من الرجال والنساء، المتواجدون بشوارع الحي وميادينه العامة.
- الاستغلال الأمثل لقدرات المرأة العاملة بهذا القطاع (قطاع البيع غير الرسمي)
- تنمية قدرات البائعات لتأهيلهن ودمج مفهوم المساواة في مجال عملهن. وتوسيع أقصى قدر من المعرفة واستخدام الموارد لدى البائعات لنجاح نقلهن في استخدام السوق الرسمي.
- وضع مؤشرات لقياس مدى إدماج المرأة في التجربة. مؤشرات كمية تتمثل في "عدد المشاركات"، ومؤشرات كيفية تتمثل في "والتمكين والنتائج".

إشراك أصحاب المصلحة:

- اعتمد التنفيذ الجيد والكفء للمشاركة العامة وإدماج المرأة في التخطيط والإدارة على توزيع صحيح للأدوار بين أصحاب المصلحة المختلفين.
- على مدار العام لتقييم النتائج والتأكد من إحراز تقدم.

أصحاب المصلحة المشاركون بالتنفيذ	الدور الذي لعبه كل منهم في التخطيط والتنفيذ
الجهات الحكومية المحلية: محافظة القاهرة ومديرية الإسكان بالمحافظة وحي روض الفرج	• عقد عدة اجتماعات لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بمشاركة قيادات محافظة القاهرة وهيئات تابعة للمحافظة وممثلين عن الحي ومجلس النواب. • عمل مجموعات ميدانية على فترات مختلفة، وتم تمثيل نسبة من المشاركين من النساء المهمشات بالمنطقة لتحديد الاحتياجات والانصات لهن وإشراكهن في الرأي. • توفير الأرض لإقامة السوق، وتوفير الموارد المادية والمالية للتنفيذ والاعلان عن المشاريع المحلية. • متابعة أعمال البناء، والتي تمت من خلال إحدى شركات المقاولات العامة العاملة بمشاريع مديرية الإسكان. • مسئولية إعادة تسكين البائعات والاشراف على عملية النقل بالكامل.
القادة بمجلس النواب	• المشاركة في اجتماعات مجالس المدينة المحلية واجتماع اللجان. • جذب الأطراف المعنية وتقريب وجهات النظر بين السلطات المحلية والمجتمع المدني.
المجتمع المدني	• إدماج العنصر النسائي من خلال تشجيعهن على المشاركة ولعب دور الوسيط بين سكان المنطقة والسلطات المحلية. • نقل آراءهن إلى السلطات المحلية والتعبير عن احتياجاتهن.

5.2 المأسسة وضمان الاستمرارية وتعميم سياسات النوع الاجتماعي

لضمان الاستمرارية والنجاح والتطور لبرامج إدماج النساء، يجب على الجهة المحلية أن تعمل على مأسسة هذه البرامج أي خلق بنية أساسية مؤسسية قادرة على مراكمة المعارف والخبرات والتخطيط المستمر والفاعل لبرامج إدماج النساء وإدراجها داخل خطط وبرامج الإدارات المحلية السنوية، وأيضًا العمل على تعميم مفاهيم مساواة النوع الاجتماعي في كافة البرامج والمشروعات التي تقوم بها الجهات المحلية من صحة والتعليم واسكان وتنمية اقتصادية وتطوير عمراني وغيرها من خطط التنمية المحلية القائمة.

وتتطلب المأسسة العمل على عدة مستويات:

- **مستوى التشريع والأطر الناظمة المؤسسية**

يجب مراجعة التشريعات واللوائح المؤسسية والقرارات، وجميع الوثائق المرجعية التي تنظم وتحكم عمل مؤسسات الحكم المحلي والإدارة المحلية، بحيث يتم تعميم مفاهيم مساواة النوع الاجتماعي وطرح مواد تشريعية تمنع التمييز وتعاقب عليه وتعزز تمكين النساء، بشكل واضح ولا يتيح مجالًا للتأويل واللبس. كما يجب تفعيل المواد الموجودة بالقانون بالفعل ومساعدة النساء اللاتي تسعين لتطبيقها ولتقاضي بشأن انتهاكها، وخاصة في قضايا التعيينات والترقيات والمساواة بين الجنسين في العمل وحقوق الممارسة السياسية والمشاركة في الشأن العام للمدينة وإتاحة الوصول للمعلومات والخدمات والفرص، وكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- **مستوى الإصلاح الإداري والسياسي**

» تطوير طرق وأدوات العمل في الإدارات المحلية بحيث تضمن الادماج الاجتماعي عموما وادماج النساء خصوصًا، وتدريب الموظفين بالمؤسسات المحلية وتعريفهم بمفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي وكيفية تحقيق المبادئ والأهداف المنشودة.

» إصلاح مؤسسي يتيح إدارة جيدة للبيانات والخبرات وخلق ذاكرة مؤسسية واستخلاص الدروس المستفادة لإعادة تشكيل السياسات العامة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

» دعم وتمكين العناصر النسائية من العاملات بالوحدات المحلية وإزالة العوائق أمام تقدمهن الوظيفي والاستفادة من إسهاماتهن في تشكيل السياسات والبرامج.

» تضمن مأسسة النوع الاجتماعي خلق أطر عمل شاملة ومتكاملة تيسر التعاون والعمل المشترك بين الجهات الحكومية المختلة على المستويين المحلي والوطني، وكذلك أطر للمشاركة العامة والتعاون بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص. بحيث يكون هذا التعاون قائم على الشفافية وتبادل البيانات ودعم اتخاذ القرارات والتكامل في التخطيط والتنفيذ للمشروعات.

» خلق آليات وأدوات تمويل مبتكرة ومتنوعة المصادر وقادرة على الاستمرارية في دعم المشروعات المنفذة لصالح النساء بشكل يساهم في انجاحها.

» في بعض السياقات العربية يكون مسئولي المدن منتخبين، ويعزز هذا من إمكانية مساءلتهم وتحفيزهم على العمل نحو تنمية مستدامة للجميع. وجود مؤسسات قوية ونظم عمل قادرة على الاستمرار وتحقيق النتائج وقياسها عبر الحكومات المختلفة المتعاقبة يعد هدفًا أساسيًا في هذه الحالة.

- **مستوى الوعي المجتمعي وخلق مناخ عام داعم لحقوق النساء**

» خلق مساحات صديقة للنساء، تتيح لهن المشاركة الفعالة والاجتماع والتنظيم وتبادل الأفكار وإدارة نقاشات حول قضاياهن وتعريف المشكلات وتحديد العقبات والحواجز واقتراح برامج ومشروعات لمعالجتها وتجاوزها.

» خلق شبكات محلية واسعة من النساء المحليات والمنظمات والجهات الداعمة لهن والعاملة على قضاياهن سواد غير حكومية أو حكومية. وكذلك تدعين وتقوية الشبكات الموجودة بالفعل والاستفادة من خبرات أعضائها المتراكمة في مجال تنمية المرأة ومناصرة حقوقها، وإزالة الحواجز السياسية والمؤسسية التي تحدد من التعاون مع هذه الشبكات والائتلافات والمنظمات المدنية.

» تشجع المدن العربية انشاء منصات إعلامية أو استحداث لجان للعمل على حملات التوعية والإعلان الدائم والفعال عن أنشطة الجهة المحلية وخدماتها المقدمة للنساء والفتيات، لدعوتهن للمشاركة والاستفادة من الموارد المتاحة لهن. يجب أن تتنوع الآليات والأدوات الإعلامية بحيث تراعي المختلفة من النساء، وكذلك أن تتولى هذه الجهة الرقابة على المحتوى لتقييمه وضمان اتساقه مع الحقوق المقررة للمرأة في الدستور والقانون الوطني والمواثيق الدولية.

» الاحتفاء بالنساء المبادِرات والرائدات واللاتي يمثلن "قدوة حسنة"، وتمكين القيادات النسائية في جميع المجالات ونشر الوعي بخصوص انجازاتهن. ويساهم ذلك في كسر الصور النمطية الموجودة بالمجتمعات العربية عن النساء وقدراتهن، وتشجيع جميع النساء على المطالبة بحقوقهن والايمان بالدور الهام لهن في المجتمع والدولة.

لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، الصويرة، المغرب

حقوق سياسية – تمكين وظيفي ووصول للمناصب القيادية

تم انشاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي في المغرب كآلية لمأسسة مبادئ الحكم المحلي الجيد الشامل للنساء وتوفير التنمية المحلية المستدامة لجميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز. وتسعى الهيئة لمأسسة مقاربة النوع الاجتماعي بالجماعات الترابية (الجهة المحلية بمدن المغرب) من خلال لجنة محلية تتشكل في كل جماعة، وتختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وتنهج نه تشاركي للحوار والتشاور مع جميع الأطراف المحلية والمجتمع المدني.

تهدف هذه اللجان إلى تمكين النساء من المشاركة في إدارة المدينة وصنع القرار من خلال بناء قدرات النساء داخل الجهة الحكومية وتدريبهن وإزالة الحواجز المؤسسية ومحاربة التمييز داخل أروقة مجالس المدن وإداراتها باعتبارها أماكن عمل. كما تقوم بوضع خطط عمل مفصلة للجماعة الترابية بحيث يتم تحديد الأهداف المحلية الخاصة بالمدينة، كمدينة الصويرة المشاركة في اعداد الدليل، وتحديد المراحل للتنفيذ والعمليات التي يتعين القيام بها والأطراف المعنية والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف المخطط لتحقيقها.

أحد الخطوات الهامة أيضًا في تفعيل عمل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي هي برامج بناء وتقوية القدرات للجماعات المحلية والعاملين بها، وهو جانب هام من جوانب المأسسة لضمان التطور والتعلم المستمر. ويتم تنفيذ هذه البرامج من قبل المديرية العامة للجماعات المحلية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للنساء.

"حاضنات الأعمال" من أجل ضمان استمرارية مشروعات النساء بالمدن العربية

حقوق اقتصادية واجتماعية – تمكين مهني

إحدى الممارسات الناجحة في مجال المأسسة هي إنشاء حاضنات أعمال لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة للنساء، والتي أثبتت نجاحا في مدن عربية كمدينة صيدا، لبنان ومدينة عمان، الأردن.

حاضنات الأعمال هي كيانات مؤسسية تساعد الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع على تطوير أعمالهم من خلال توفير التوجيه والإرشاد لهم والتدريب الإداري والمالي اللازم، وكذلك إتاحة مساحات يمكن استغلال كمكاتب أو ورش من قبل أصحاب المشروعات في حالة عدم توافر الموارد لذلك، وغيرها من الخدمات والمساهمات.

على سبيل المثال، في عمان، تتمتع العديد من النساء بمهارات تصنيع الخزف والسيراميك ولكن ليس لديهن مساحة مناسبة للتصميم والأفران والمعدات، توفر الحاضنة ذلك من خلال التأجير بمقابل مادي منخفض للغاية. هذه الحاضنات هامة جدا لدعم النساء لتأسيس أعمالهن واستدامتها، حيث يكن في أمس الحاجة لهذا النوع من الخدمات.

مأسسة قطاع العمل من المنزل لتمكين النساء الماكثات بالمنازل، عمان، الأردن

حقوق اقتصادية واجتماعية – وصول النساء للفرص الاقتصادية – تمكين وتدريب مهني

عملت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على تعديل وتطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية التي تنظم "العمل من المنزل" بحيث تقوم بمأسسة هذا القطاع الاقتصادي الهام والذي يقوم بشكل كبير على العاملات وصاحبات الأعمال من النساء، ويمثل نسبة غير قليلة من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر.

يعد قطاع العمل من المنزل مكونًا رئيسيا للاقتصاد الوطني في العديد من الدول ولكنه عادة ما يمارس بشكل غير منظم ضمن ما يعرف بالقطاع الخاص غير الرسمي. ينعكس هذا سلبًا على النساء بالقطاع فيما يتعلق بالحماية القانونية وإمكانية التوسع والنمو في أعمالهن، كما يؤثر علي دقة المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي للمدينة والدولة ككل. يوفر العمل من المنزل خيارًا مقبولًا للعديد من النساء كونه منخفض التكاليف ولا يتطلب إلى رأس مال كبير للبدء في العمل والإنتاج، كما يحد من المشكلات التي تواجه النساء في التنقل واستخدام وسائل المواصلات العامة بما تستهلكه من الوقت والتكلفة المادية وأحيانا الصحة النفسية والبدنية والأمان الجسدي للنساء لانتشار ظواهر العنف والتحرش بالمواصلات العامة. كما يوفر المرونة في ساعات العمل ويتيح الوقت للاهتمام بالأسرة والمنزل. يتيح العمل من المنزل بالتالي الفرصة للرياديات من النساء وصاحبات الأفكار المبتكرة للنمو والحصول على عائد مادي ومعنوي من تجريب أعمالهن وتنفيذ مشروعاتهن بكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بقطاعات الاعمال الأخرى. وتتنوع المهن المسموح ترخيص ممارستها من المنزل في الأردن حيث تشمل المهن الفكرية، والحرف اليدوية وتصنيع الأغذية وخدمات المنازل. كما تتيح أمانة عمان الكبرى والبلديات والمجالس المحلية للمواطنين اقتراح مهن جديدة خارج هذه التصنيفات لإضافتها إلى القائمة.

يوفر التسجيل بشكل رسمي وإصدار رخصة لمزاولة العمل المنزلي العديد من المزايا لصاحبة العمل حيث يساهم في مأسسة العمل ويضمن استمرار المشروع ويساهم في انجاحه وزيادة قدرته على الإنتاج، وذلك من خلال توفير الحماية القانونية وتنظيم الجواب المالية وزيادة فرص النفاذ إلى نظم الائتمان والتمويل، والوصول إلى الأسواق والعملاء، والمشاركة في العطاءات والمناقصات العامة والخاصة. كما يؤهل النساء بهذا القطاع للحصول على الدعم الفني والمالي من جهات عدة والحصول على المنافع الخاصة بالضمان الاجتماعي. هناك أيضًا برنامج يتم فيه منح هذه التراخيص للنساء المستحقات للدعم من الفئات المستضعفة والفقيرة، لمدة 3 سنوات، دون دفع ضرائب.

6.2 تحديات التخطيط وسُبل مواجهتها

تحديات التخطيط بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات المدن العربية للتغلب على التحديات
عدم كفاية أو عدم دقة البيانات المتاحة عن مجموعات النساء المختلفة واحتياجاتهن وأولوياتهن	• جمع البيانات المتاحة لدى أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة، وخاصة الجمعيات الأهلية المحلية ومراكز البحوث ومراكز المرأة. • تفعيل إصلاحات مؤسسية وتشريعية لتمكين الحكومة المحلية من آليات جمع وإدارة البيانات بشكل أفضل. • تعزيز التعاون بين الهيئات المحلية المختلفة وتبادل المعلومات بشكل مؤسسي سلس وفعّال. • استغلال التكنولوجيا الذكية، ومنصات التواصل الاجتماعي وتقنيات جمع البيانات التشاركية الآمنة، من أجل تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تشكيل المعرفة الخاصة بمناطقهم الحضرية.
قلة الموارد المالية والفنية المتوفرة للسلطة المحلية لإدماج المرأة ومشاريعها التنموية.	• جذب التمويل الدولي والوطني، من خلال تقديم المقترحات ودراسات الجدوى لمختلف أصحاب المصلحة، وخاصة المانحين والبنوك وكذلك الحكومات الوطنية. • التخطيط المالي المسبق للمشروعات بحيث يتضمن جميع البنود المطلوبة ورصد للموارد المتاحة بدقة ومحاولة تحقيق التوازن بين متطلبات المشروعات والإمكانات المتوفرة لدى الجهة المحلية وجميع الشركاء الراغبون والقادرون على المساهمة. • إشراك المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق المرأة وتمكين المرأة، لتوفير المعرفة الأساسية والقدرة على التعامل مع قضايا المرأة. • الاستفادة من المتطوعات والمتطوعين من المؤمنين بجدوى المشروعات، واشراك النساء المستفيدات أنفسهن بالعمل إن أمكن لتعظيم النفع وتعزيز شعورهن بملكية المشروع.
الحواجز المؤسسية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال العام.	• تنفيذ استراتيجيات لزيادة وعي المجتمعات المحلية وتغيير المواقف تجاه مشاركة المرأة وإدماجها. • الاستعانة بالنساء المتميزات اللاتي قد تمثلن قدوة وقيادة للنساء المحليات وتستطعن التأثير فيهن وزيادة حماسهن للمشاركة. • قيادة التغيير المؤسسي الساعي لوضع قواعد تضمن عدالة الوصول للفرص وتمنع التمييز على أساس الجنس أو أي أسس أخرى. • تشجيع تعليم الفتيات بما يمكّنهن من أن يصبحن مواطنات أكثر فاعلية في المستقبل.

تحديات التخطيط بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات المدن العربية للتغلب على التحديات
حاجز اللغة والحواجز الثقافية في الوصول إلى والتواصل مع نساء بعض المجتمعات المحلية المنغلقة على نفسها، وخاصة مجتمعات السكان الأصليين/المجتمعات التقليدية.	• تمثيل السكان الأصليين من خلال تعيين أفراد ينتمون لهذه المجتمعات في فرق العمل، سواء متطوعين أو من موظفي المدينة، مما يساعد في بناء الثقة وفتح قنوات الاتصال. • تنفيذ المشاريع من قبل الموظفات للتغلب على القيود المفروضة على التفاعل بين النساء المحليات والرجال الأغراب عنهن. • استخدام المترجمين إذا لزم الأمر -في حالة تحدث هذه المجتمعات بلغة غير اللغة السائدة التي يستخدمها موظفي البلديات واللغة الرسمية للمعاملات الحكومية والوثائق – والتي غالبا ما تكون العربية. • بشكل عام، وخاصة عند التوجه لمجتمعات تقليدية محافظة، يجب أن تراعي البرامج تفاوت القوى بين الجهة الحكومية والمجتمع المحلي، وأيضًا التفاوتات داخل المجتمع المحلي بين أفراده حسب مواقعهم في التراتبية الاجتماعية. كما يجب أن تعمل على تحقيق التوازن والتقليل من أثر هذه التراتبيات القائمة.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التخطيط

- ☑ تحديد الاحتياجات والجوانب الحقوقية والتنموية للبرنامج أو المشروع المراد تخطيطه.
- ☑ تحليل وتقييم حالة وفرص إدماج النساء والفتيات في المدينة عمومًا، وفي المناطق والمجتمعات المحلية المستهدفة بالبرنامج خصوصًا.
- ☑ تحديد فئات النساء المستهدفات ولاسيما المهمشات والمحرومات من جهود التنمية بشكل بنيوي ومؤسسي.
- ☑ مراعاة المحددات والعوائق الثقافية والاجتماعية التي من الممكن أن تعيق مشاركة النساء المستهدفات بالبرنامج.
- ☑ إشراك المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالات تنمية وحقوق المرأة في التخطيط للبرامج وتحديد الأولويات.
- ☑ تحديد أصحاب المصلحة من كل القطاعات والفئات، والتخطيط لإشراكهم باستراتيجيات وآليات واضحة.
- ☑ دراسة سبل الاستدامة وتحديد الخطوات اللازمة لضمان نجاح واستمرارية البرنامج.

3. تنفيذ إدماج النساء والفتيات

1.3 اختيار وسائل التنفيذ وتقسيم الأدوار والمسئوليات

من الصعب تحديد مقاربة معينة لتنفيذ برامج إدماج النساء، كونها مظلة واسعة للغاية تضم برامج تختلف في طبيعتها ومداها الزمني والأهداف المرجوة منها والفئات المستهدفة وسبل الاستهداف، وتشمل جميع الخدمات والمجالات التنموية التي تعمل عليها السلطات المحلية. كما أن "النساء والفتيات" كمجموعة سكانية مجموعة ضخمة ومتنوعة أيضًا في ظروف معيشتها واحتياجاتها وطموحاتها من التنمية، حيث يتقاطع نوعهن الاجتماعي مع عدة تصنيفات أخرى تشمل الطبقة الاجتماعية ومكان المعيشة، والعرق والأثنية واللغة، والانتماء لطائفة دينية أو سياسية، والسن والقدرات الجسدية والإعاقات.

تنصح المدن، عند البدء فيالتنفيذ، بالاستفادة من خبرات المجموعات النسائية النشطة والمدافعات عن حقوق المرأة والمنظمات الأهلية التي تمتلك تاريخ من التخطيط لمشروعات تمكين وتنمية المرأة. فغالبًا ما تمتلك هذه الأطراف الأهلية قدرة أكبر على الوصول للنساء في مجتمعاتهن المحلية، وخاصة في المجتمعات المهمشة والبعيدة جغرافيًا. كما تراكم معرفة وبيانات هامة وثرية نظرًا لتركيزها على قضايا النساء المحليات لسنوات طويلة مما يساهم في توقع العقبات والتحديات التي قد تواجه عملية التنفيذ في مرحلة مبكرة وتفاديها وبذلك يتم تعويض نقص البيانات والخبرات الذي قد تعاني منه الجهات المحلية أحيانا في البرامج الموجهة للنساء.

يمكن تقسيم البرامج الموجهة للنساء بشكل عام إلي:

- برامج دورية مستمرة

» برامج يتم تنفيذها على مدار العام ويكون لها كيان (إدارة أو لجنة) مسئول عن تنفيذها ضمن استراتيجية طويلة المدى لإدماج وإشراك فئات محددة من النساء والفتيات في المجال التنموي المستهدف.

» تتطلب هذه البرامج قدر المأسسة وتخصيص أماكن ملائمة للأنشطة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة لتضمن الاستمرارية وتحقق النتائج بشكل تراكمي وعلى مدى زمني متوسط وطويل.

- برامج قصيرة المدى وفعاليات موسمية

» وتشمل الفعاليات والحملات التوعوية والمهرجانات والاحتفالات والتي تستهدف بالأساس التوعية بقضايا النساء وإشراك فئات أكبر من المجتمع لدعم حقوقهن وقضاياهن.

» قد تحتوي أيضًا على برامج تدريب أو تمكين من إحدى الأدوات أو المهارات لمرة واحدة لفئات معينة.

» قد تشمل أيضًا التدخل لحل أزمة أو تلبية احتياج طارئ.

» يكون تنفيذ هذا النوع من البرنامج مرهونا بتوافر التمويل في الوقت المناسب وإشراك أطراف محلية متعددة في دعم ورعاية وتنفيذ الفاعليات.

- برامج ادماج وتعميم النوع الاجتماعي في عموم البرامج والإدارات القائمة

» تعد هذه المقاربة أقصى درجة من المأسسة لإدماج النساء والفتيات، حيث تركز على وجود بنود تضمن حقوق النساء وإشراكهن والتركيز على قضاياهن في جميع البرامج التي تنفذها إدارات ولجان الجهات المحلية على اختلافها، كإدارات الإسكان والتعليم والصحة والثقافة والعمل والتنمية الاقتصادية وغيرها.

» قد يتطلب هذه النوع مراجعة شاملة للهياكل وأطر العمل المؤسسية ويتم تنفيذ التغيير المطلوب على مراحل وعلى مدى زمني بعيد، مما يضمن اتساق الخطط المطروحة في كل إدارة مع المبادئ والأهداف المسطورة لإدماج المرأة ويضمن كذلك وعي العاملين بالجهات المحلية بالمفاهيم والمبادئ، ودرايتهم بجميع الجوانب الفنية وامتلاكهم للأدوات والآليات الملائمة، ومشاركتهم الفعالة في تحقيق الأهداف.

وتتنوع وسائل التنفيذ بحسب طبيعة البرنامج والأهداف المرجوة منه، وأيضًا الجهات المشاركة في التنفيذ وأدوارها ومسئولياتها. وينصح بشكل عام باتباع الخطوات التالية لتحقيق الإدارة الجيدة والفعالة لعمليات التنفيذ:

1. اختيار وسائل التنفيذ الملائمة

وقد يشمل البرنامج عدة مكونات فيتطلب تنوع في وسائل التنفيذ للبرنامج الواحد. على سبيل المثال قد يشمل برنامج موجه لإدماج النساء في المناطق المهمشة على مكون توفير خدمة محلية فيتطلب اشراك جهات تقوم بالإنشاءات أو الأعمال المطلوبة، ومكون تدريبي يتضمن ورش عمل ومشروعات تأهيل لمجموعة محددة من النساء بغرض اكتسابهن مهارة أو معرفة محددة، ومكون خاص بتطوير عمليات التخطيط ومراجعة المعايير التخطيطية والمقاربات الحكومية للتعاملات مع هذه المناطق ككل.

2. وضع خطة عمل بخطوات محدده وواضحة للتنفيذ والمتابعة

توضح خطة العمل الأعمال المطلوبة وترتيب تنفيذها حسب الأولوية والموارد التي يجب تخصيصها لكل من هذه الأعمال والبيانات والمهارات المطلوبة والجدول الزمني للتنفيذ. ومن المحبذ إشراك جميع أصحاب المصلحة في صياغة خطة العمل لضمان الاستغلال الأمثل لقدرات وإمكانات كل الأطراف.

3. تقسيم الأدوار بخطة العمل

يتم تقسيم الأعمال المحددة بخطة العمل بحيث توزع مسئوليات والتزامات كل طرف بشكل واضح وفي إطار زمني محدد. ووضع معايير يلتزم بها كل من الأطراف القائمة على التنفيذ -سواء أطراف حكومية أو غير حكومية- في المهام الموكلة له. عادة ما تتعدد الجهات الحكومية المنفذة ما بين السلطات المحلية -وفقًا للتقسيم الإداري المعمول به، مثلًا المحافظة أو المقاطعة أو الجهة، بمشاركة مجلس المدينة أو مجلس البلدية، وكذلك الإدارات المحلية الممثلة للوزارات القومية مثل وزارة التضامن الاجتماعي أو التعليم أو الاستثمار. كما لا يجب أن يقتصر تنفيذ البرامج والمشروعات على الجهات الحكومية فقط وانما يجب اشراك جميع الأطراف الفاعلة في إطار من التشاركية والحوكمة المحلية الجيدة.

4. اختيار فرق العمل

يتم اختيار أعضاء فرق العمل من قبل جهات التنفيذ بحيث تكون كل خبرة في موقعها المناسب. ويعد هذا أحد أهم عوامل نجاح التنفيذ. من المفيد في هذه الخطوة أن يكون هناك قواعد بيانات كاملة تتضمن سجلات الموظفين العاملين بالجهات المحلية والإدارات والبلديات، وتشمل خبراتهم ومؤهلاتهم والتدريبات التي حصلوا عليها خلال عملهم بالبلدية والمشروعات التي عملوا بها وتقييمهم المهني والإنجازات التي حققوها. يساهم هذا في اختيار أفضل الكفاءات الممكنة وأنسبها للمهام المطلوبة.

أثبتت تجارب المدن العربية نجاح المشروعات بنسبة أكبر كلما كانت الفعاليات والأنشطة تحدث في أماكن قريبة جغرافيًا من سكن فئات النساء والفتيات المستهدفة، مما يتيح لهن المشاركة بنسبة أعلى. وأيضًا يساهم في النجاح أن يتم تنظيم أنشطة المشروع على مستوى محلي في نطاق المجاورة السكنية أو الحي السكني، وتخطيطها باشراك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي، مما يساهم في خلق فرص حقيقة للتعاون بين جميع الأطـراف المحلية والعمل على تحقيق المصالح المشتركة وبناء شبكة علاقات قوية تجمع الشركاء المحليين وتتيح لهم التخطيط لتنمية مستدامة على المدى البعيد بشكل استراتيجي.

5. الإعلان والتعريف بأنشطة المشروعات لجذب وتفعيل المشاركة العامة

التواصل مع الجمهور من النساء من خلال حلقات الوصل بين الجهة المحلية والفئة المستهدفة، قد تكون من المسئولين في الجهة المحلية أنفسهم أو الجمعيات الأهلية أو سياسيين ذوي ثقة أو قادة مجتمعيون بالمناطق المحلية. كما ينصح بالإعلان عن أنشطة المشروعات من خلال وسائل الاعلام المناسبة للهدف، كالتلفاز والراديو والصحف اليومية واعلانات الشوارع ومنصات التواصل الاجتماعي ووسائل نقل الأخبار التقليدية بالمناطق المستهدفة، ويساهم هذا في التعريف بالمشروعات واجتذاب النساء للمشاركة بها.

تخصيص فريق عمل متفرغ للعمل على تنفيذ برامج النساء يساهم في كفاءة وفاعلية العمل، كما يعطي الفرصة لفريق العمل للتركيز على بناء القدرات والتدريب والتطوير الذاتي لاكتساب المعارف والمهارات الخاصة بحقوق النساء واحتياجاتهن وبإدارة المشروعات الناجحة.

2.3 توفير البنى المادية والكوادر البشرية المطلوبة

متطلبات توفير البني المادية الملائمة

يجب أن تخصص للمشروع البنى المادية الملائمة، وتشمل المنشآت والبنية التحتية والمعدات والأجهزة والأدوات والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات المخططة بحسب طبيعتها.
ويتضمن معيار الملاءمة التالي:

- أن تكون آمنة وصحية وتراعي الاختلافات الثقافية لجميع السيدات المستهدفات بالمشروعات المقدمة.
- ألا تزيد تكلفتها عن متناول أيدي الفئات الأكثر فقرًا وهشاشة.
- أن يسهل الوصول إليها واستخدامها دون عوائق سواء ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مادية، وأن تراعي الفوارق بين قدرات النساء، كأن يتم مثلًا مراعاة من لا تُجدن القراءة باستخدام الايقونات والوسائل التوضيحية البصرية أو كتهيئة المنشأة لاستقبال السيدات ذوات الإعاقات.
- اختيار مواقع تنفيذ المشروع بحيث تكون قريبة نسبيًا من أماكن سكن السيدات وتتوافر بها معايير الأمان والبيئة النظيفة وأن تكون صديقة للنساء ومرحبة بهن على اختلاف هوياتهن وانتماءاتهن.

- يجب أن تخطط الجهة المحلية لكيفية انتقال السيدات من وإلى الأماكن التي تقام بها أنشطة المشروع، وضمان توفر وسائل مواصلات آمنة وملائمة

- يجب كذلك وضع آليات واضحة لمنع العنف والتنمر والتحرش بالنساء والفتيات، ويجب أن تنعكس هذه الآليات في جميع أشكال البنى المادية المتاحة، بداية من الشوارع والمباني والغرف التي تستضيف الأنشطة، ووصولاً إلى الأمان الرقمي عند استخدام الأدوات التكنولوجية والانترنت.

- فرضت أزمة انتشار وباء الكوفيد19- إعادة التفكير في البنى المادية القائمة ومعايير تصميم المنشآت والفراغات العامة بحيث تحقق معايير التباعد الاجتماعي والتهوية السليمة والتخلص الملائم من النفايات وغيرها من محددات التصميم. كما أصبح من الضروري توفير بنى مادية تتيح إمكانية التواصل عن بعد، مثل مد شبكات الهاتف والانترنت للمناطق النائية والمهمشة وأيضًا إتاحة الوصول للأجهزة والتكنولوجيات لجميع فئات سكان المدينة.

متطلبات توفير الكوادر البشرية المؤهلة

- توفير كوادر مؤهلة للتعامل مع النساء المحليات بحيث يمتلك أعضاء فرق العمل المعرفة والخبرة بظروف وطبائع مجموعات النساء المستهدفة، والقواعد الحاكمة للتعاملات في الجهة أو المنطقة الجغرافية، ويمتلكون أيضًا الحساسية المطلوبة لقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام.

- أن تكون هذه الكوادر قادرة على التطور واكتساب مهارات التواصل والعمل المشترك مع النساء ومع جميع الأطراف المعنية.

- أن تمتلك المهارات والمعارف الفنية والتكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ البرامج وأن تمتلك الوعي بالأدوات والتكتيكات لتحقيق التغيير المجتمعي والمؤسسي المنشود.

- تعمل على ترسيخ مفاهيم المساواة وتقوية فهم الأطراف المختلفة لأبعاد قضايا النوع الاجتماعي وتغلغلها في النظام الاجتماعي للمجتمعات المحلية.

- أن مهارات إدارة الأزمات والاستجابة للتغيرات الطارئة بشكل سريع وفعَّال بما لا يؤثر سلبًا على نتائج المشروعات والبرامج.

أثبتت التجارب العملية للمدن العربية أن إشراك موظفات عموميات من النساء في تنفيذ البرامج المستهدفة للنساء والفتيات يحقق نتائج أفضل. تمثل هذه النصيحة وسيلة للتغلب على تحدي وجود تحفظات وقواعد صارمة للتعامل بين الجنسين في العديد من الثقافات المحلية العربية. كما يعطي وجود نساء ضمن فريق العمل شعورًا بالثقة والأمان لدى النساء والفتيات المستهدفات وأيضًا قدرة أكبر على التعبير عن أنفسهن واحتياجاتهن بوضوح.

إعادة استخدام المباني التاريخية، صيدا، لبنان

حقوق اقتصادية واجتماعية – وصول النساء للفرص والمساحات

واجهت مدينة صيدا نقص الموارد المتاحة لبناء منشآت جديدة لاستضافة أنشطة برامج تنمية نساء صيدا، من خلال تأهيل وإعادة استخدام المباني التاريخية. تعد هذه الممارسة من أنجح الممارسات من وجهة نظر المدينة حيث وفرت ميزانية ضخمة للجهة المحلية واستغلت المباني التاريخية الفريدة التي تزخر بها المدينة، كما ن سكان صيدا يحملون الكثير من مشاعر الفخر بهذه المباني ويقدرونها وتمنحهم شعور بالسعادة والانتماء لتاريخ وواقع مدينتهم. كما يساهم تأهيل المباني التاريخية في رفع القيمة السياحية للمدينة والاستغلال الأمثل لهذه الأصول الثقافية بعد إن كانت مهجورة ومهملة.

أحد المباني التاريخية الكبرى كان يستخدم في الماضي كمبني سجن، أصبح الأن مركزًا يستضيف برامج التنمية الاقتصادية للمرأة وحاضنات الأعمال المقامة لها. تم أيضًا تأهيل مبنيان تاريخيان آخران لاستخدامهما لخدمة المجتمع، أحدهما أصبح جاليري ومساحة لعرض الفنون، يوفر مساحة للفنانات والفنانين وأيضًا يستغل في عرض منتجات النساء الحرفية كالخزف والمشغولات اليدوية. الآخر يدار من قبل جمعية أهلية كأكاديمية للتعليم والتدريب تمنح دورات تدريبية متخصصة في مجالات عدة وتستفيد منها النساء بشكل ملحوظ، كفئة تبحث عن فرص لتنمية القدرات وتعويض نقص التعليم والتدريب اللاتي واجهته نتيجة التمييز والأسباب البنيوية الأخرى.

دور لجنة المرأة في مجابهة تحديات وباء كوفيد19-، بغداد، العراق

حقوق صحية ووصول للخدمات الصحية – الحق في المعرفة المتعلقة بالصحة – وصول النساء لمساحات ملائمة

تعد لجنة المرأة بأمانة بغداد الكيان المؤسسي المسئول عن تخطيط وتنفيذ برامج إدماج النساء بالمدينة. وقد كان للجنة دورًا هامًا في مجابهة آثار وباء الكوفيد19- والعمل على ضمان حماية النساء وتأمينهن ضد هذه الأثار السلبية. من ضمن الأنشطة التي قامت بها اللجنة في هذا الشأن تنظيم حملة اللقاح الموجهة لنساء المدينة والاشراف علي تنفيذها بمشاركة الفرق الطبية، وتوفير أماكن لاستقبال النساء لتلقي اللقاح، وأيضًا توجيه تدريبات لمجموعات من نساء المدينة عن الصحة العامة والتعريف بالوباء ومخاطر انتشاره وارشادات الحد من العدوى والنظافة الشخصية والتعقيم في المنازل وأماكن العمل والإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة التعامل مع المصابين وغيرها من التدريبات واللقاءات التي ناقشت من خلالها النساء التحديات اللاتي واجهنها بشكل خاص مع انتشار الوباء وحاولن إيجاد حلول لها.
وقد واجهت اللجنة أثناء تنفيذ هذا المشروع/الحملة تحديات بخصوص عدم توافر الموارد الكافية لتوفير بنى مادية وموارد بشرية قادرة على الإيفاء بالمهام وتحقيق الأهداف المخطط لها بشكل أمثل.

تحديات التنفيذ:

1. كانت الأمانة قد بدأت بتنفيذ مبني خاص بلجنة المرأة وأنشطتها ولكن نظرا لمشكلات في الإدارة المالية للمشروع وعدم كفاية الميزانية المخصصة توقف المشروع وترك المبنى بعد بناءه بلا فرش أو أجهزة أو معدات وأدوات وبالتالي غير قابل للاستخدام
2. يتكون فريق عمل لجنة المرأة من موظفات عاملات بالإدارات المحلي المختلفة بدوام كامل، ما يعني عدم تفرغهن بشكل كاف لأنشطة اللجنة والتي تتطلب الوقت والمجهود والتفرغ لها في كثير من الأحيان.

التغلب على التحديات:

1. قامت اللجنة بتقديم طلب ملحق به مذكرة مفاهيمية تشرح قيمة المشروع وأهدافه وأهمية تنفيذه، وذلك للحصول على موافقات باستغلال منشآت وقاعات وغرف الديوان العام بأمانة بغداد لصالح أنشطة اللجنة.
2. صرف حوافز ومكافآت للموظفات العاملات باللجنة ومنحهن التقدير المادي والمعنوي للتأكيد على أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه اللجنة في إدارة أزمة الوباء، وتعويضهن بشكل مناسب عن بذل الوقت الإضافي لتنفيذ مهام اللجنة.

وقد مثلت هذه الحلول المؤقتة وسيلة للتغلب على العوائق في وقت الأزمة وتمكين اللجنة من عملها بما هو متاح من موارد لدى الجهة المحلية. ولكن يظل هنالك احتياج لحلول أكثر جذرية واستدامة في المستقبل.

3.3 اجتذاب النساء والفتيات للمشاركة الفعالة

يعد اجتذاب النساء والفتيات للمشاركة من أهم محاور التنفيذ، حيث يحدد هذا العامل وحده النسبة الأكبر من نجاح أو فشل المشروعات. ويمثل اجتذاب النساء والفتيات وضمان مشاركتهن في المشروعات بشكل مستمر وثابت تحديًا كبيرًا للعديد من المدن العربية وسلطاتها المحلية. وذلك لوجود عوائق عدة تحول دون النساء والاستفادة الكاملة من مشروعات التنمية الموجهة لهن.

العوائق المحتملة أمام مشاركة النساء	السُبل المقترحة للتغلب على العوائق
العبء المـزدوج على النساء، نظرًا لانشغال النساء بأداء الأدوار الإنجابية وأدوار رعاية الأسرة والأطفال، والأعمال المنزلية وإدارة المنزل.	• السماع للنساء ودراسة تقسيم الوقت خلال اليوم على أنشطتهن ومسئولياتهن التي يقمن بها بالفعل، وبالتالي فهم المتطلبات الفعلية لمشاركتهن. • تصميم البرامج والمشروعات والأنشطة جميعها بحيث تراعي وتلائم احتياجات النساء التي يعبرن عنها، مثلًا إتاحة الفرصة لهن لاختيار الوقت المناسب لتنفيذ نشاط معين أو حضور اجتماع أو تدريب، السماح للأمهات باصطحاب أطفالهن إن لم يؤثر ذلك على فاعلية العمل المطلوب، أو توفير حلول بديلة لرعاية ومراقبة الأطفال حتى تتفرغ الأم. • طرح آليات مبتكرة تتيح مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية من بيوتهن أو في مراكز مجتمعية مخصصة لهن ولأسرهن بحيث تكون قريبة من السكن، أو مثلًا طرح تعاونيات تجمع نساء المناطق وتتيح تقسيم المسئوليات بينهن بالتداول. • نشر الوعي بالمجتمع بضرورة تغيير الصور النمطية عن أدوار الرجال والنساء وتشجيع النقاش العام حول هذه القضايا.

العوائق المحتملة أمام مشاركة النساء	السُبل المقترحة للتغلب على العوائق
عدم ملاءمة المشروعات والأنشطة المقدمة لطبيعة المجتمعات المحلية وظروف معيشتها واحتياجاتها.	• إشراك المجتمعات المحلية منذ البداية في طرح فكرة المشروع ومرورًا بجميع مراحل المشروع، لضمان التخطيط الجيد لمكونات المشروع وأنشطته. • ضمان ملاءمة وسائل التنفيذ من خلال دراسة جيدة للواقع المحلي. • يمكن اختيار فرق العمل لتتضمن أفراد من المجتمع المحلي ممن يحظون بالثقة بين أقرانهم ويمتلكون المهارات المناسبة، مثلًا استغلال الحرفيين المحليين والعمال في أعمال الانشاء أو الترميم أو انتاج المنتجات الحرفية، أو اشراك مدربين وذوي خبرة في المجال المطلوب (كالمعلمين في برامج التعليم، والممرضات والأطباء المحليين في حملات الصحة). ويفضل اختيار كوادر من النساء المحليات كذلك.
عزوف النساء عن المشاركة لعدم وضوح الرؤية والفائدة من المشاركة أو لأسباب أخرى.	• انتاج مادة خطابية وإعلامية وإقامة فعاليات تعريفية بالمشروع تساعد النساء على أن الفائدة المباشرة من المشاركة والعائد الايجابي على حياتهن وحياة أسرهن في المستقبل. • وجود عوامل تحفيزية تساهم في تخطي العقبات الأولى، كالخوف أو الرهبة من المشاركة نتيجة عدم الاعتياد على الانخراط في أنشطة شبيهة. • مراجعة وثائق المشروع المعلنة والخطاب المستخدم من قبل الجهة الحكومية بحيث يلائم فئة النساء المستهدفة من حيث المحتوى واللغة. • الإعلان عن جميع أهداف وأنشطة المشروع بشكل واضح وشفاف ومفصل. • توفير مكاتب أو خطوط ساخنة أو موظفين لاستقبال الاستفسارات وتوضيح التأثيرات المترتبة على مشاركتهن، الإيجابية والسلبية -إن وجدت. وإتاحة الفرصة للشكاوى والمقترحات من قبل النساء لتحسين الأداء. • التواصل من خلال القادة المجتمعيون وخاصة النساء المؤثرات، وإشراكهم في شرح وترسيخ الرسائل المرغوب توصيلها للفئة المستهدفة من المشروع.
ضعف قدرة الجهات المحلية على الوصول لجميع فئات النساء.	• الاستعانة بجميع الأطراف التي تمتلك قدرة أكبر على الوصول للفئات المستهدفة من النساء وتمتلك قنوات للتواصل معهن. • أهمية البيانات تظهر أيضا في التنفيذ حيث يجب توفير قواعد بيانات متكاملة تغطي وسائل التواصل المتاحة مع النساء المستفيدات من البرنامج (كالعناوين البريدية وأرقام الهواتف والبريد الالكتروني وحسابات تطبيقات التواصل الاجتماعي) وقد تتضمن السجلات أيضًا الوسيلة المفضلة لدي كل امرأة للتواصل معها والمواعيد الملائمة لمشاركتها وغيرها من المعلومات المفيدة لتسهيل التواصل. وأيضا بيانات عن مستوى انخراطهم في أنشطة البرنامج وتأثيره عليهن. في بعض الأحيان تكون البيانات بحوزة جهة متخصصة كوزارة التضامن الاجتماعي مثلا. • مأسسة الإدماج الاجتماعي من خلال برامج طويلة المدى. حيث تبني الجهات المحلية علاقة بالسكان على مدار سنوات لتحقق نتائج ملموسة وخاصة في المجتمعات التي تواجه التهميش بشكل بنيوي وتاريخي.

العوائق المحتملة أمام مشاركة النساء	السُبل المقترحة للتغلب على العوائق
وجود محددات وموانع ثقافية تحد من قدرة النساء على الظهور في الأماكن العامة والمشاركة في نواحي الحياة الحضرية المختلفة.	• الموائمة الثقافية وتطويع الخطط والأنشطة لتتماشي مع الثقافة المحلية قدر الإمكان بما لا يخل بالمبادئ والأهداف العامة للمشروع. مع السعي لرفع الوعي وتغيير أنماط التفاعل مع الأفكار والمشروعات الجديدة بالتدريج وبمشاركة النساء أنفسهن. مثال: إذا كان خروج النساء من المنازل والنطاق المنطقة المحلية مرفوض تماما في بعض المجتمعات الأقصى محافظة، يمكن البدء بتوجيه الأنشطة للنساء في المنازل وأماكن تجمع النساء المحليات كالديوانية أو قاعة المناسبات. وبالتدريج تمكين النساء الراغبات في قدر أكبر من الظهور والانخراط في المجتمع الأكبر، وتوفير الفرص لهن، والعمل معهن لإقناع ذويهن ومجتمعاتهن المحلية بفائدة ذلك. • تمثيل النساء عامة والنساء من المجتمعات المهمشة خاصة في الجهة الحكومية في غاية الأهمية ويساهم في بناء جسور للتواصل وترجمة الخطط والبرامج للمجتمع المحلي واجتذابه للمشاركة – أيضا التمثيل البرلماني والتمثيل في جميع المستويات التنفيذية والتشريعية. • أن تضمن خطط المدينة وأهدافها بعيدة المدى خطة محلية -مفصلة وواضحة الآليات والخطوات- لتغيير الثقافة ورفع الوعي المجتمعي بحقوق النساء وأدوارهن وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مناحي الحياة العامة.
اختلاف اللغة (وخاصة في مجتمعات اللاجئين) أو اللهجة المحلية عن اللغة الرسمية للوثائق أو اللغة التي يتحدث بها أعضاء فريق عمل المدينة.	• أن تشمل فرق العمل مترجمين وأفراد يتحدثون اللغة أو اللهجة التي تتحدثها فئة النساء المستهدفات، ويستوعبون خصوصية الثقافة المحلية. • ترجمة المنشورات والاعلانات الموجهة للنساء إلى اللغة المفهومة والمقبولة بينهن، وأيضًا وثائق المشروع وخطط عمله أو ملخصاتها -إن أمكن. ومراعاة توفير منشورات تستخدم الرسوم التوضيحية لاستهداف النساء اللاتي لا تجدن القراءة.

ادماج فتيات المناطق غير الرسمية في الأنشطة الرياضية، القاهرة، مصر

الحق في ممارسة الرياضة -الإدماج الاجتماعي والرفاهة والعافية - مساحات آمنة وملائمة للنساء

يمثل ادماج الفتيات والنساء في الأنشطة الرياضية تحديًا كبيرًا لمحافظة القاهرة، وخاصة في البرامج الموجهة للمناطق غير الرسمية والمناطق المحرومة والمهمشة. تتنوع الأسباب المؤدية لعزوف الفتيات والنساء عن المشاركة، أو بالأحرى منعهن من المشاركة من قبل الرجال من ذويهم أو للعوائق العديدة التي يفرضها المجتمع والواقع، كعدم وجود مساحات ملائمة وملاعب مخصصة للنساء وانتشار ثقافة تعد الرياضة رفاهية، وإن أتيحت تتاح للفتيان والرجال حصرًا بينما لا يقبل ثقافيا ممارسة الفتيات والنساء للرياضة في العديد من المناطق، وأيضًا ما تواجهه الرياضيات القليلات من مصاعب كنقص التمويل المتاح لأنشطتهن وبالتالي نقص المدربين والأدوات والمساحات أو عدم ملاءمتها، واحتمالية التعرض للعنف والتنمر عليهن من قبل الآخرين.

في منطقة حي الأسمرات، وهو حي تم إنشاؤه لإعادة تسكين سكان المناطق غير الرسمية، قامت محافظة القاهرة بإدماج خدمات رياضية للفتيات، وعملت على اجتذابهن للمشاركة بشتى الوسائل المتاحة. وذلك من خلال:

- تخصيص خدمات رياضية ومساحات وفرق خاصة بالفتيات، وتأهيلها بحيث تكون ملائمة لاحتياجاتهن.
- التوجه للمدارس وتشجيع الفتيات على ممارسة الرياضة وعرض نماذج من فتيات حققن إنجازات رياضية.
- عقد لقاءات مع الأسر وإقناع الآباء والأمهات بأهمية ممارسة الرياضة لبناتهم والنفع الذي سيعود عليهن كما تمت طمأنة الأهالي من خلال دعوتهم للحضور مع الفتيات وتجهيز أماكن للانتظار للشخص المصاحب للفتاة، بحيث يراقب مدى تحقيق الأمان الجسدي والنفسي للفتاة ويري النتائج الإيجابية بشكل مباشر.
- إنارة المناطق والشوارع المحيطة بالمركز الرياضي، والاهتمام بعوامل الأمن في الطرق التي تسلكها الفتيات للوصول لمكان الخدمة.
- الاحتفاء بالفتيات المميزات في الرياضات المختلفة وتشجيعهن من خلال إقامة المسابقات المحلية وأيضًا الحاقهن بالمسابقات الوطنية والاقليمية الدولية. وقد أثبتت الفتيات مهارة وإنجاز رياضي مشرف.

ادماج فتيات الوديان بسيناء في منظومة التعليم، شرم الشيخ، مصر

الحق في التعليم - حقوق اقتصادية واجتماعية لفتيات مجتمعات السكان الأصلين والمهمشة

واجهت مدينة شرم الشيخ مشكلة حرمان الفتيات من التعليم، تحديدًا في مجتمعات السكان الأصليين لشبه جزيرة سيناء من القبائل البدوية، بالعمل على عدة مستويات لإزالة العوائق أمام الفتيات للالتحاق بالمدارس بين عوائق مادية وأخري ثقافية.

تسكن أغلب هذه المجتمعات بالوديان وتفصلها عن مركز المدينة قمم الجبال والطرق الصحراوية، وكانت من أهم العوائق أمام تعليم الفتيات عدم وجود مدارس قريبة من مناطق سكنهن، وغياب المواصلات الجيدة والمتاحة والآمنة وميسورة التكلفة، ووجود صعوبة في المشي مسافات طويلة للوصول لأقرب مدرسة، أو عدم قدرة أولياء لاصطحابهن، وكذلك عدم قدرة بعض الفئات الأفقر على تحمل التكاليف المادية للتعليم، ورفض المجتمع المحلي لخروج الفتيات خارج الوادي بعد سن معين، وأخيرًا عدم الشعور بأهمية التعليم للفتيات واعتباره رفاهية في بعض الأحيان أو معارضته في أحيان أخري لدي بعض الأسر.

تغلبت مدينة شرم الشيخ علي هذه العوائق من خلال:

- بناء "مدارس الفصل الواحد". وقد استهدف هذا البرنامج بناء مدارس وسط مناطق الوديان بحيث تكون قريبة لسكن الفتيات، ونظرا لقلة عدد الفتيات في كل منطقة اقتصرت المدرسة على فصل دراسي واحد فقط بحيث تلبي الغرض التعليمي. وقد شارك في التنفيذ هيئات تصنيع تابعة للجيش المصري بحيث وفرت حجرات فصول جاهزة التركيب تم صنعها بالكامل ونقلها للمناطق بحيث تقلل تكاليف البناء، وتناسب الظروف المحلية.
- إطلاق حملات توعية توجهت لسكان الوديان في مناطقهم ومنازلهم لإقناعهم بفوائد تعليم الفتيات وأحقيتهم بالالتحاق بالمدارس المتاحة، مع ضمان الأمان والسلامة للفتيات.
- إبراز النساء البدويات المتعلمات وإنجازاتهن وفرص الترقي التي أتيحت لهن، ومنهن خريجات جامعات وموظفات حكوميات ونائبة البرلمان المصري ممثلة القبائل البدوية بجنوب سيناء وغيرهن من النماذج. وعقد لقاءات بين الأهالي وهؤلاء النساء للتشجيع ورفع الوعي من خلال نماذج حقيقية لنساء من المجتمع المحلي.

4.3 تحديات التنفيذ وسُبل مواجهتها

تحديات التنفيذ بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات المدن العربية لمواجهة التحديات
أن تكون خطط العمل غير مفصلة بشكل كافي لإعطاء إرشادات واضحة للفرق التنفيذية لدعمهم في أداء الأعمال بشكل فعّال. أو عدم وضوح توزيع المسئوليات والأدوار والمهام التفصيلية، أو ألا يلتزم كافة أطراف التنفيذ بالمسئوليات المعينة لهم أو المدى الزمني المحدد للخطة.	• التأكد من أن خطة العمل واضحة ودقيقة ومفصلة بالقدر الكافي، ومشاركتها مع جميع الأطراف بشفافية وفي وقت مناسب والتأكد من فهم كل طرف للمهام المطلوبة منه بشكل صحيح. • وجود آلية للمتابعة والمساءلة الدورية تضمن التزام جميع الأطراف القائمة على التنفيذ بخطة العمل. • التمتع بالمرونة الكافية ووضع آليات للاستجابة للتغيرات الطارئة ودراسة المستحدثات أولًا بأول والتواصل بشأنها ووضع حلول آنية لها بمشاركة كل الأطراف المعنية.
نقص الموارد المتاحة للتنفيذ، سواء موارد مالية أو بنى مادية أو مؤسسية أو بشرية، أو توقف العمل بسبب انقطاع مصادر التمويل أو عدم كفايتها.	• التأكد من التخطيط المالي الدقيق للمشروعات وتوقع وحساب التكاليف غير المباشرة للأعمال التي تتضمنها الخطة. • التأكد من استمرارية التمويل وإلزام الجهات الموفرة له بتوفير الميزانية اللازمة لجميع مراحل المشروع حتى نهايته، مع وفير ضمانات الفاعلية المالية وحسن استغلال الموارد وعدم إهدارها ووضع آليات صارمة لمنع الفساد. • جذب الجهات الفاعلة والأطراف المعنية بقضايا المرأة بشكل استراتيجي، وخاصة الجهات المانحة الدولية والاقليمية والمؤسسات المالية والاستثمارية التي تخصص جزء من ميزانياتها لبرامج التنمية الاجتماعية. • التفكير بشكل مبتكر ومشاركة جميع الأطراف في وضع حلول لتجاوز نقص التمويل والتجهيز للمشروعات. مثال: استغلال مباني قائمة أو تعدد الوظائف التي يقوم بها مبنى أو أرض تابعة للبلدية أو أي جهة شريكة بدلًا من توفير أراض وإنشاء مباني جديدة. مثال آخر: الاعتماد على المتطوعين في أداء بعض المهام وبالتالي التقليل من بند الأجور والمكافآت.

تحديات التنفيذ بحسب تجارب المدن العربية	مقترحات المدن العربية لمواجهة التحديات
اختلاف وجهات النظر وطرق العمل والأطر الحاكمة للتنفيذ في المؤسسات والجهات المختلفة المتشاركة في البرنامج، وضعف التنسيق والتعاون فيما بينهم مما يستنفذ وقتًا ومجهودًا وموارداً مضاعفة، ويؤثر سلبًا في مسار التنفيذ.	• توقيع بروتوكول تعاون أو مذكرة تفاهم مشتركة، يلتزم بها كل الأطراف. وتحدد هذه الوثيقة المسئوليات بشكل واضح لا يدع مجالا للتأويل، كما تحدد القواعد الحاكمة للتعاون بين المؤسسات المختلفة وخاصة في الجواب الإدارية والمالية والقانونية. • تخصيص فريق أو لجنة يتمثل بها أعضاد من مختلف الجهات المشاركة في التنفيذ، للقيام بأعمال التنسيق والمتابعة وتفعيل التواصل المستمر بين الشركاء بشأن التقدم في خطط العمل والمستجدات. • فهم المؤسسات القائمة وطرق عملها والإجراءات المطلوبة داخل كل جهة والوقت اللازم للإيفاء بهذه الإجراءات، ثم محاولة تكييف خطط العمل التفصيلية لتوائمها قدر الإمكان، والتخطيط الجيد لإدارة التعاون بين النظم المؤسسية المختلفة.
عزوف النساء المستهدفات عن المشاركة أو وجود موانع ثقافية أو اجتماعية واقتصادية، أو مقاومة مجتمعية للمشروع. أو ضعف قدرة الجهة المحلية على اجتذاب النساء والفتيات المستهدفات والحفاظ على مستوى اهتمامهن وانخراطهن بالمشروع أو البرنامج.	• رصد ودراسة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات وتوثيقها وفهم أبعادها جيدًا. • وضع خطط مدروسة وآليات لتخطي هذه العقبات. ومحاولة ابتكار وسائل للتصدي للعقبات بشكل جذري ومتكامل وحلول جديدة تعالج المشكلات المركبة والمتعددة. • اللجوء لوسائل مبتكرة للوصول للنساء والفتيات واجتذابهن والحفاظ على حماسهن، من خلال دراسة الممارسات الناجحة في مدن أخرى أو من نفس المدينة والاستعانة بخبرات المجموعات والمنظمات العاملة على إدماج النساء. • توفير الموارد البشرية المؤهلة وتشكيل فرق عمل تتمتع بالحساسية المطلوبة لقضايا النساء وتحوز على ثقتهن. • تفعيل التشاركية والسماح لجميع الأطراف في المساهمة في صياغة المشروع والترويج له ما يعطي إحساسا عاما بملكية المشروع للجماهير وقدرته على عكس تصوراتهم وتلبية احتياجاتهم.

☑ قائمة التدقيق - مرحلة التنفيذ

- ☑ اختيار وسائل التنفيذ الأنسب لطبيعة النساء وظروفهن واحتياجاتهن في المجتمعات المستهدفة.
- ☑ اختيار فريق العمل بشكل واعي ليضم أشخاص مؤهلين للتواصل مع النساء المستهدفات، ويفضل أن يضم فريق العمل نساء قدر الإمكان.
- ☑ وضع آليات مراقبة ومحاسبة لتقليل مخاطر سوء استغلال النساء أو انتهاك حقوقهم من قبل القائمين على المشروع.
- ☑ مراعاة توازنات القوى بحيث لا تطغى فئة من النساء على فئة أخري أكثر احتياجًا في المشاركة والانتفاع من الخدمات المقدمة.
- ☑ عقد جميع الفعاليات والأنشطة في أماكن يسهل الوصول إليها بالنسبة لفئة النساء المستهدفة، ومواعيد ملائمة لهن.
- ☑ مراعاة تقسيم الأدوار الجندرية في المجتمع المحلي المستهدف والواجبات والأعمال التي تتحملها النساء في هذه المجتمعات، وخاصة أدوار الرعاية والإنجاب والأعمال المنزلية، ومدى تأثيرها على قدرة النساء في المشاركة. وطرح وسائل مبتكرة توفر الدعم للنساء في أدوارهن وواجباتهن المنزلية وتسهل عليهم المشاركة الفعالة والاستفادة.
- ☑ تفصيل خطط العمل والتأكد من توزيع الأدوار، والمتابعة الدورية لمسار أعمال المشروعات وأنشطتها والتقدم أو التعطل في أداء المهام.
- ☑ إدارة التعاون والتنسيق والمشاركة بين كل الأطراف الفاعلية والمشاركة في التنفيذ.
- ☑ توفير البنى المادية الملائمة والأدوات الفعالة وضمان استمرارية التمويل والإدارة للأعمال القائمة.

4. تقييم إدماج النساء والفتيات

من الهام اعتماد مؤشرات واضحة لتقييم برامج إدماج النساء والفتيات تعكس مدى تحقيق المشروع/البرنامج لأهدافه ونجاحه في الوصول لفئة النساء المستهدفة ولا سيما الأقصى تهميشًا منهن، واستخدام الأساليب والأدوات الملائمة لإدماجهن وتمكينهن من المشاركة الفعالة.

مؤشرات نجاح برامج إدماج النساء والفتيات	نماذج الأسئلة الأساسية الممكنة للتقييم
تحقيق هدف إدماج النساء والفتيات المخطط له بشكل فعّال، وخاصةً المهمشات، وضمان عدم إعادة إنتاج صور اللامساواة	• هل تم تشخيص الواقع المحلي ومشكلاته بشكل دقيق؟ • هل تم الأخذ في الاعتبار موازين القوى القائمة بالواقع المحلي وكيفية مجابهتها في مراحل المشروع المختلفة، لضمان التوازن وعدم إعادة انتاج صور التمييز والإقصاء؟ • هل تم وضع أدوات قانونية تضمن عدم الإقصاء وتمكن من المساءلة والمحاسبة في حالة تظلم احداهن؟ • هل تم تثقيف جميع فئات النساء المستهدفات ورفع مستوى الوعي بحقها بالمشاركة والمعرفة بالأدوات المتاحة؟
الوصول للنساء المستهدفات والقدرة على اجتذابهن للمشاركة	• هل وصل البرنامج للأعداد المستهدفة من المشاركات أو المستهدفات بالخدمة؟ • هل شمل البرنامج جميع فئات النساء الممكنة لتحقيق أهدافه؟ وخاصة النساء الأكثر فقرًا وتهميشًا والمستبعدات من أنشطة المدينة، والأقل قدرة على المشاركة والتعبير عن آرائهن ومقترحاتهن؟ • هل ساهم البرنامج في تخطي العوائق المؤسسية والمادية والثقافية التي تحول دون مشاركة النساء؟ • هل كانت الوسائل والأدوات واللغة المستخدمة ملائمة للفئة المستهدفة واحتياجاتها، وتراعي تقاطعيات الهوية الاجتماعية للنساء؟ • هل تمت صياغة خطاب ملائم للنساء المستهدفات والمشاركات، واستخدام وسائل التواصل والإعلام المناسبة والفعالة؟

مؤشرات نجاح برامج إدماج النساء والفتيات	نماذج الأسئلة الأساسية الممكنة للتقييم
إشراك النساء المستهدفات في عملية التقييم	• هل هناك آلية مؤسسية وقانونية واضحة تمكن من استقبال الشكاوى والمقترحات والآراء من النساء والاستجابة لها ضمن آليات عمل المشروع؟ • هل هناك سبل لمتابعة التواصل مع النساء وقياس الأثر المترتب عن المشاركة بالبرنامج أو المشروع على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟
إشراك جميع أصحاب المصلحة	• هل تم تمثيل ومشاركة المؤسسات والأفراد الناشطين في مجالات حقوق وتمكين المرأة؟ • هل نجحت الجهة الحكومية في جذب اهتمام القطاع الخاص والقطاع الأهلي للمشاركة والمساهمة في توفير التمويل المالي والبنى المادية والأدوات والمعدات المخصصة للمشروع؟ • هل تمت مشاركة تفاصيل خطط العمل والميزانيات والجداول الزمنية بشكل واضح وشفاف مع جميع الأطراف المشاركة في التنفيذ؟ • هل ساهم البرنامج في عقد شراكات مستدامة بين الأطراف المختلفة؟
ترسيخ قيم المساواة واحترام المرأة	• هل حقق البرنامج نتائج ملموسة في تغيير رأي أو رفع وعي الأفراد والمجموعات المنخرطة في أنشطة المشروع، بما يشمل فرق العمل من الجهات الحكومية وغير الحكومية المنفذة، والنساء المستفيدات وأسرهن والمجتمعات المحلية المحيطة؟ • هل تضمن البرنامج مكون لبناء القدرات؟ وهل تم تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا الغرض؟ • هل نجح البرنامج في التفاعل مع المناسبات والفاعليات المحلية والوطنية والعالمية الخاصة بالنساء والفتيات، وحسن استغلال الزخم المثار حولها لصالحه؟
المأسسة لبرنامج إدماج المرأة وضمان استمراريته في خطط المدينة المستقبلية.	• هل تم خلق أطر عمل مؤسسية وقانونية تضمن استمرارية المشروع وفوائده؟ • هل نجح البرنامج في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتنويع مصادر التمويل وخلق نظم تمويل مبتكرة ومستدامة للمدى البعيد؟ • هل تضمن إدماج النساء في أنشطة المشروع تمكينهم من الأصول والأدوات والمهارات اللازمة لإدارة النشاط بأنفسهم، وخاصة في برامج التمكين الاقتصادي؟ • هل تم إدراج تمكين النساء في خطط المدينة المتنوعة وتحديد ميزانيات وبرامج بناء قدرات تختص بهذا الهدف؟

تقييم البرامج ومؤشرات الأداء، عمّان، الأردن

الحوكمة الرشيدة من أجل إدماج النساء والفتيات

تولي مدينة عمّان اهتمامًا لمسألة تقييم البرامج التنموية وخاصة برامج الإدماج الاجتماعي ومنها إدماج النساء والفتيات والشباب وكبار السن. تطبق الأمانة آليات متنوعة للمتابعة والتقييم من خلال تقييمات ربع سنوية وتقييم سنوي لكل برنامج على حدة. وذلك من خلال قياس مدي تحقق خطط العمل الموضوعة والنتائج والأثر المحدد لها مسبقًا. وكذلك وضع مؤشرات أداء واضحة ومحددة يتم تقييم أداء الفرق المختلفة من خلالها، مما يساهم في تحسين عمليات التخطيط في المستقبل.

وتنقسم عمليات المتابعة والتقييم إلى مستويان:

- عمليات تقييم ذاتي متضمنة في خطط المشروعات، تقوم بها فرق العمل القائمة على المشروع التنموي وتلتزم بتوثيق النتائج بشكل متزامن مع تنفيذ المشروع وكتابة التقارير حولها، وضمان الالتزام بالخطوات التفصيلية للخطة وتحقيقها أهدافها.
- عمليات تقييم عامة وشاملة لجميع أنشطة الأمانة وبرامجها ومشروعاتها، من خلال متابعة التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة الموضوعة بشكل استراتيجي للأمانة. تصب نتائج هذه التقييمات في إعداد التقارير التي تقدمها المملكة الأردنية الهاشمية إلى اللجان المختصة بهيئات الأمم المتحدة، مثال: دور الأمانة في المشاركة في إعداد التقرير الطوعي الوطني الأول بخصوص أهداف التنمية المستدامة للعام 2017، والان تقوم مدينة عمان من خلال أمانة عمان الكبرى بإعداد التقرير الطوعي المحلي(على مستوى مدينة عمان) وهو الأول من نوعه عربيا وسيتم اطلاقه خلال عام 2022 بالإضافة الى المشاركة في إعداد التقرير الوطني الثاني (على مستوى المملكة) والذي سيتم اطلاقه ايضا خلال العام 2022. كما تقوم مدينة عمان من خلال أمانة عمان الكبرى في إعداد تقرير قياس مستوى التقدم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة بمشاركة العديد من الشركاء على مستوى المدينة والمملكة.

تدريبات ريادة الأعمال للنساء، رأس المتن، لبنان

حقوق اقتصادية واجتماعية - تمكين وتدريب مهني

اتبعت مدينة رأس المتن ممارسات جيدة في المتابعة والتقييم لبرنامج تدريب ريادة الأعمال للنساء. وكان هذا من خلال وضع خطة لمرحلة ما بعد تنفيذ المشروع تشمل قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع على حياة النساء، وذلك من خلال:

- فتح قنوات للتواصل الدائم والدوري مع النساء اللاتي استفدن من التدريبات، وأخذ آراءهن كل فترة بعد دراسة المستجدات لما حدث لهن بعد التدريب وكيف أثر التدريب على قدرتهن على مجابهة التحديات واستغلال الفرص.
- تقييم قدرة النساء على إنشاء شركاتهن وأعمالهن الخاصة، بشكل فردي أو جماعي، ومتابعة مراحل إطلاق الأعمال ونموها، وتوفير التوجيه والإرشاد اللازمين لهذه الأعمال.

إدماج وضمان حقوق النساء والفتيات

دليل المدن العربية

بعد نجاح نشر دليل اليونسكو للإدماج الحضري في المدن العربية (2020)، ظهرت الحاجة إلى إضافة موضوع جديد. تتناول هذه الوثيقة الجديدة قضايا المرأة العربية وتهدف إلى توفير الأدوات والمشورة العملية المستمدة من التجارب الفعلية للمدن العربية المشاركة والتي يمكن تكييفها مع متطلبات السياق المحلي، وتمكين جميع المدن من تحقيق إدماج النساء والفتيات وضمان حقهن في الاستفادة من برامج التنمية المحلية. وشكلت التجارب العملية للمدن الأعضاء في ائتلاف المدن العربية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب مضمون هذا المنشور من خلال تقديم المشورة العملية، وبالتالي الحفاظ على هذا الدليل كوثيقة إرشادية فنية «من المدن ولها».

9 789236 001340

European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy
ETC GRAZ

تحالف المدن العربية
ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب

unesco